مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا بين النفوذ الأمريكي والتأثير الصيني
اسم الكاتب: أ.م.د باقر جواد كاظم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/404
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

---

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا بين النفوذ الأمريكي والتأثير الصيني

أ.م.د. باقر جواد كاظم

drbaqr@hotmail.com

رئاسة مجلس الوزراء

الدراسات الإستراتيجية

تاريخ الاستلام:٢٠٢٠/٩/٨ تاريخ قبول النشر:٢٠٢٠/١٠/٢٠ تاريخ النشر:٢٠٢١/٦/٣١

الملخص:

تعد البيئة الأمنية لمنطقة شمال شرق آسيا من الأهمية بمكان، كونها تضم معظم القوى الفاعلة دولياً (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا الإتحادية واليابان)، وهو ما يضفي على طبيعة تفاعلات هذه القوى ميزة خاصة للمنطقة، وبسبب من تعدد السياسات والإهتمامات للقوى الفاعلة، فلقد كانت النتيجة بيئة إقليمية غير مستقرة، إذ كثيراً ما تصطدم مصالح القوى الكبرى بشكل متكرر في العديد من القضايا ذات الصلة، وهو ما يقترن مع تنامي الجهود للعديد منها في تبني سياسات تختلف عما أدته في السابق، ما أفرز أنماطاً مختلفة من العلاقات سمتها الأساس التنافس والزعامة الإقليمية وشيوع التوترات المختلفة بينها وزيادة التحالفات المختلفة القائمة على مركزية الدورين الأمريكي والصيني، الأمر الذي وجد صداه في سياسات محاور ثلاثية وثنائية في تفاعلات البيئة الأمنية لعموم المنطقة.

الكلمات المفتاحية: النفوذ، التأثير، الولايات المتحدة، الصين، البيئة الأمنية.

The security environment in Northeast Asia between American authority and Chinese influence

Assestant Prof.Dr. Baqer Jawad Kadhim

Presidency of the Council of the Ministers

Email: drbaqr@hotmail.com

Receipt date: 8/9/2020 acceptance date: 10/20/2020 Publication date: 06/31/2021

Abstract:

The security environment for Northeast Asia is extremely important, as it includes most of the international actors (United States of America, China,

Russian Federation and Japan), which gives the nature of the interactions of these forces a special importance for the region.

Because of the multiplicity of policies and interests of the active forces in the region, the result has been an unstable regional environment where the interests of the major powers often clash repeatedly on many related issues, which is coupled with the growing efforts of many powers to adopt policies that differ from what they did in the past This resulted in different patterns of relations, which were mainly characterized by competition over regional leadership and the prevalence of different tensions between them and the increase in different alliances based on the centrality of the American and Chinese roles, which found resonance in the three-pronged and bilateral axis policies in the interactions of the security environment for the whole region.

Key words; Authority, influence, the United States, China, the security environment.

المقدمة:

تعد البيئة الأمنية لمنطقة شمال شرق آسيا[1] من الأهمية بمكان، كونها تضم معظم القوى الفاعلة دولياً (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا الإتحادية واليابان)، وهو ما يضفي على طبيعة تفاعلات هذه القوى ميزة خاصة للمنطقة.

وبسبب من تعدد السياسات والإهتمامات للقوى الفاعلة في المنطقة، فلقد كانت النتيجة بيئة إقليمية غير مستقرة حيث كثيراً ما تصطدم مصالح القوى الكبرى بشكل متكرر في العديد من القضايا ذات الصلة، وهو ما يقترن مع تنامي الجهود للعديد منها في تبني سياسات تختلف عما أدته في السابق، وهو ما أفرز انماطاً مختلفة من العلاقات سمتها الأساس التنافس والزعامة الإقليمية وشيوع التوترات المختلفة بينها وزيادة التحالفات المختلفة القائمة على مركزية الدورين الأمريكي والصيني، الأمر الذي وجد صداه في سياسات محاور ثلاثية وثنائية في تفاعلات البيئة الأمنية لعموم المنطقة.

شهدت المنطقة مع بروز الهيمنة الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، مخاوف متنامية بسبب صعود الدور الصيني المتسارع، وسعي اليابان على تبني سياسات جديدة تختلف عما أدته في السابق، ومحاولات روسيا الإتحادية للعودة الى واجهة الأحداث من منطلق جديد يتوافق مع رغبتها في ان تكون دولة عالمية التأثير إقليمية النفوذ وبما ينسجم مع إرثها القديم في المنطقة.

كانت هناك الكثير من التكهنات خلال الأعوام الماضية، بأن العلاقات بين القوى الفاعلة ستصبح أكثر حدةً ومعها يتنامى التنافس حول الهيمنة الإقليمية وتكوين التحالفات الجديدة، ضمن إطار جديد لتوازن القوى القائم على المصالح الإستراتيجة أكثر من كونه قائماً على القدرات والإمكانات العسكرية.

علاوة على ذلك، هناك المخاوف من أن البيئة الأمنية الإقليمية ستصبح أكثر تعقيدًا إذا استمرت التوترات بين الولايات المتحدة والصين حول العديد من القضايا وما تتضمنه من أبعاد ليس على باقي القوى الفاعلة في المنطقة فحسب، بل ويتعداه الأمر الى التأثير على العديد من القضايا المهمة التي تزخر بها البيئة الإقليمية.

تاتي هذه الدراسة لبيان طبيعة التطور في ملامح البيئة الإقليمية لمنطقة شمال شرق آسيا وما تتضمنه من تفاعلات مختلفة بين مجمل أطرافها والمحاولات المختلفة لبناء نظام متعدد الأطراف للتعاون الأمني في المنطقة لتكملة الهيكل الأمني الثنائي القائم على العلاقة الأمريكية الصينية ومحاور علاقاتهما المختلفة (تحالفات وإتفاقيات)، مع التركيز على التوجهات الأمريكية والصينية من خلال إستعراض توجهات كل منها وتأثيرهما على مجمل مكونات المنطقة، خاصةً وان هناك الكثير من الدراسات تفيد بأن أفق تفاعلات المنطقة ستنعكس في إعادة بناء النظام العالمي في المستقبل[٢].

كما تأتي هذه الدراسة في ظل تصاعد العديد من الآراء بضرورة إيجاد الإنسجام في نمط وطبيعة العلاقات الأمريكية الصينية لبناء بيئة إقليمية أكثر إستقراراً للعمل السياسي والإزدهار الاقتصادي، ومن هنا ستعمل الدراسة على بيان أن تفاعلات البيئة

الأمنية لمنطقة شمال شرق آسيا تقع ضمن النفوذ الأمريكي والتأثير الصيني رغم وجود العديد من القوى الفاعلة الأخرى فيها.

أولاً: **أهمية البحث**:

تبرز أهمية البحث ببيانه توجهات كل من الولايات المتحدة والأمريكية والصين، وإنعكاسها على مجمل تفاعلات البيئة الأمنية لمنطقة شمال شرق آسيا وما تضمنته من سياسات وتحالفات مع باقي القوى الفاعلة في المنطقة، وإنعكاس توجهاتهما على مستجدات البيئة الإقليمية من تحديات ومشاكل وقضايا مختلفة.

ثانياً: **مشكلة البحث**:

مشكلة الدراسة تكمن في حقيقة كون الدورين الأمريكي والصيني يؤديان سياسات مختلفة النابعة من مصالح وإهتمامات الطرفين، وهو ما وجد صداه في إختلاف الرؤى لمعالجة الكثير من قضايا ومشاكل المنطقة في ظل بيئة إقليمية تتصف بالتعقيد والتشابك وتعدد القوى الفاعلة فيها، وهو الأمر الذي يلقي بالعديد من الصعوبات في هذه الدراسة ويدفع بنا لصياغة سؤال مركزي ينطلق البحث للإجابة عنه وهو:

((ما هي إنعكاسات توجهات الدورين الأمريكي والصيني في البيئة الأمنية لمنطقة شمال شرق آسيا))

ولأجل ذلك سيحاول الباحث الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما هي طبيعة البيئة الأمنية الراهنة في المنطقة؟

٢- ما هي أهم القضايا الإستراتيجية في البيئة الأمنية للمنطقة؟

٣- ما هي أبرز توجهات الدور الأمريكي في المنطقة؟

٤- ما هي أبرز توجهات الدور الصيني في المنطقة؟

٥- ما هو مستقبل تفاعلات البيئة الأمنية في المنطقة؟

ثالثاً: **فرضية البحث**:

سبيلاً للإجابة على الأسئلة سابقة الذكر عمدت الدراسة الى تبني الفرضية الآتية:

" إن توجهات الدورين الأمريكي والصيني لها الأثر الكبير في صياغة ملامح البيئة الأمنية لمنطقة شمال شرق آسيا".

رابعاً : **مناهج البحث** :

إعتمد الباحث للوصول الى غايته على المنهج التاريخي لبيان تطور البيئة الأمنية وما تضمنته من أدوار مختلفة لمجمل مكوناتها، إضافةً الى المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مستجدات أدوار القوى الفاعلة والأطراف الأخرى الفاعلة الى جانبها، فضلاً عن المنهج المقارن لبيان طبيعة العلاقة بين الدورين الأمريكي والصيني ومقارنتهما مع بعضهما البعض، والإعتماد على المنهج المستقبلي لبيان أهم الملامح المستقبلية للبيئة الأمنية للمنطقة.

خامساً : **هيكلية البحث**:

إقتضت طبيعة البحث تقسيمه الى خمسة مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، إذ تم في المبحث الأول دراسة طبيعة البيئة الأمنية الراهنة في منطقة شمال شرق آسيا ومستجدات تفاعل القوى المؤثرة فيها، وهو ما إنعكس على علاقات القوى الإقليمة فيما بينها، وكيفية تأثيرها على رؤية القوى الفاعلة لماهية تلك البيئة، بينما درسنا في المبحث الثاني أهم القضايا الإستراتيجية التي أثرت على طبيعة العلاقات المختلفة لقوى المنطقة، بينما عمدنا الى بيان توجهات الدور الأمريكي في المنطقة في المبحث الثالث، وذهبنا في المبحث الرابع الى دراسة توجهات الدور الصيني في المنطقة، ودرسنا في المبحث الخامس ملامح مستقبل البيئة الأمنية للمنطقة.

المبحث الأول: **البيئة الأمنية الراهنة في شمال شرق آسيا**:

تمتاز البيئة الأمنية لمنطقة شمال شرق آسيا بالتعقيد الشديد ، كونها المنطقة الوحيدة في العالم التي تضم في تفاعلاتها معظم القوى الكبرى[٣] المكونة لخريطة التفاعلات الدولية، وهو ما لم يجعل من عموم مكونات المنطقة تتأثر بطبيعة أدوار تلك القوى الفاعلة وما تضمنته من (سياسات، أهداف، ومصالح مختلفة) فحسب، بل وألقت بضلالها على خريطة التفاعلات الدولية كذلك.

كانت العلاقات بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي والصين طيلة حقبة الحرب الباردة هي المتحكم الأساس بمجريات الأمور في المنطقة خاصة في الجوانب (السياسية والأمنية والعسكرية)، وهو ما تغير في مرحلة ما بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي وإختفائه من خريطة التفاعلات الدولية والإقليمية الذي رأى فيه بعضهم عاملاً مهماً لصياغة بيئة إقليمية أكثر إستقراراً وأمناً [٤]، وهو ما لم يحدث خاصةً وأن طبيعة الأوضاع في المنطقة أشارت وبوضوح الى ظهور بيئة أمنية جديدة في كل صفاتها، وتحمل في طياتها عوامل الشك وعدم اليقين والإستقرار، مقرونة بتصاعد وتائر التنافس السياسي والاقتصادي بين قوى الإقليم المؤثرة والساعية إلى تأدية دور إقليمي متصاعد في تفاعلات المنطقة [٥]، الذي وجد صداه بتغير معادلة التإثير في مجريات المنطقة من العامل الأمني–العسكري الى الجوانب الإستراتيجية المتمثلة بتنامي العامل الاقتصادي والمصحوب بتزايد أدوار العديد من قوى المنطقة ودخولها الى معادلة التوازن الإستراتيجي للمنطقة، لذا شهدت البيئة الأمنية للمنطقة تدخلات فاعلة ومؤثرة أدت الى ظهور الاختلالات الواضحة في العلاقة بين أدوار القوى المكونة لتلك البيئة[٦]، ومن ثم فنحن نتفق مع الآراء التي ترى بأن إستقرار المنطقة مرهون بمدى إستقرار العلاقة في مثلث العلاقات (اليابانية – الصينية – الأمريكية)[٧]، ومدى التعاون فيما بينهم في القضايا ذات الصلة بتوجهاتهم الإقليمية.

تتميز البيئة الأمنية الراهنة بغياب الثقة بين أهم الدول الفاعلة فيها، حتى أصبحت القضايا الأمنية – العسكرية حاضرة في اغلب التفاعلات الإقليمية، وإتفقت الآراء على أن ما تشهده المنطقة من مشاكل وقضايا تعود مسوغاتها إلى عدم الثقة او الشك المتبادل بين هذه القوى[٨]، وهو ما كان له الأثر الكبير في الدفع بإتجاه تبني القوى الفاعلة لعدد من السياسات التي انعكست في صياغة أنماط جديدة من العلاقات في عموم التفاعلات الإقليمية أبرزها (التنافس والهيمنة الإقليمية).

إقترنت البيئة الأمنية للمنطقة بوجود العديد من المتغيرات التي إنعكست بصورة جوهرية على نمط وطبيعة العلاقات القائمة بين القوى الفاعلة التي تتواجد فيها وهو ما جعل من

تلك البيئة ساحة لتضارب السياسات المختلفة الرامية الى بسط النفوذ والهيمنة والتأثير وصولاً الى الزعامة وإدارة التوازنات بما يخدم مصالحها من خلال التحالفات والتآلفات والإتفاقيات المختلفة، ولعل أبرز تلك المتغيرات هي:

١- إنكفاء العامل العسكري في التأثير على العلاقات البينية لتفاعلات المنطقة.

٢- تنامي دور العامل الاقتصادي

٣- زيادة الميل نحو العمل المتعدد الأطراف

٤- تنامي سبق التسلح لعموم دول المنطقة.

إن إفتقار المنطقة لمنظومة أمنية شاملة تعمل على الحد من تنامي النزعات الإقليمية[٩]، وتنامي الشكوك الإقليمية حول الدور الذي يمكن أن تممنحه الولايات المتحدة لحلفائها وشركائها، وعدم وجود إستراتيجية واضحة حول طبيعة التوازن القائم في المنطقة[١٠]، دفع لتبلور وعي بين دول المنطقة بضرورة إيجاد آليات إقليمية متعددة الأطراف، سبيلاً لدمج أدوار القوى الكبرى في منظومة (سياسية – أمنية) أوسع تعمل لضمان:-

١- عدم هيمنة قوة كبرى واحدة على شؤون الإقليم.

٢- تعزيز أمن الإقليم واستقراره.

إن الأدوار الجديدة التي سعت عدد من الدول (الصين، اليابان وروسيا الإتحادية) الى تأديتها وصفها البعض بإنها رغبة من تلك الدول إلى ملء(فراغ) في خريطة تفاعلات المنطقة، كان العامل الأساس في إثارة المخاوف الإقليمية من نوايا تلك القوى، وهو ما تفاعل مع قيام الولايات المتحدة بإعادة صياغة دورها الإقليمي في المنطقة المقترن بالرغبة من قبل بعض دول المنطقة لمثل ذلك الدور[١١].

شهدت البيئة الأمنية للمنطقة تزاحم السياسات المختلفة (سياسياً، إقتصادياً، عسكرياً وأمنياً) للقوى الكبرى الفاعلة فيها، وهو ما وجد صداه في سياسات متقاطعة ومتضاربة جنباً الى جنب مع تنامي الإنفاق العسكري الذي تتصاعد وتائره كل عام، ما إنعكس في تبلور معطيات إقليمية جديدة ترتبط بالأساس بتوجهات ونوايا القوى الفاعلة دون غيرها

من القوى لإعادة صياغة نمط وطبيعة التفاعلات الأمنية للمنطقة بما يؤمن بناء بيئة جديدة تختلف عما شهدته المنطقة في السابق، وتتمثل أبرز سمات هذه البيئة بالتالي:

المطلب الأول: **الزعامة الإقليمية**:

أوضحت طبيعة الأدوار التي أدتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في تفاعلات البيئة الأمنية للمنطقة ميلاً بارزا لتبوء الزعامة عليها، ومنع باقي القوى الأخرى من مزاحمتها في تقرير شؤون المنطقة، وهو ما يمكن تلمسه من خلال المؤشرات التالية التي تبنتها في توجهاتهما الإقليمية* :

١-وجود الكثير من الآراء داخل الولايات المتحدة والصين بإدارة مشكلاتها خارج الأطر المتعددة الأطراف (حل المشكلات دون اللجوء لهذه التنظيمات)، ومن ثم السعي لتأدية أدوار منفردة سمتها الأساس الزعامة.

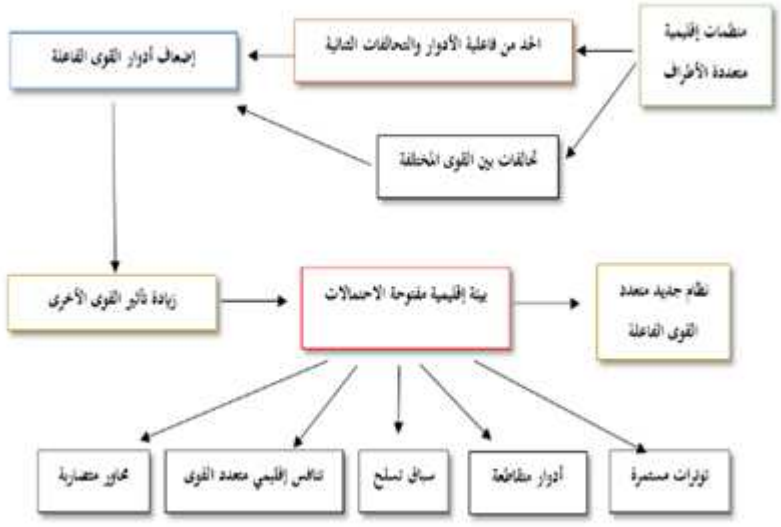
٢-معارضتهم لتولي غيرهم من القوى لأدوار مهمة في البيئة الإقليمية وشؤون تفاعلاتها.

٣-وجود وعي إقليمي بعدم (مزاحمة) أدوارهم في الشؤون الإقليمية[١٢]، مما أتاح الفرصة لتلك القوى بتوسيع توجهاتها في المنطقة وعموم الإقليم.

٤-تفضيل وتقديم القوى الكبرى على مصالح غيرها في الإقليم [١٣].

٥-وجود وعي لدى كل من (الولايات المتحدة الأمريكية والصين)، بأن تفعيل أدوار المنظمات الإقليمية الموجودة في المنطقة سيكون على حساب دورهما، لذا يعمد كل منهما الى عدم تأديتها لأية أدوار بعيداً عنهما، مما يؤثر على سياساتهم ومكانتهم فيها، لأن ذلك على المدى البعيد سيؤدي إلى ظهور بيئة جديدة مغايرة لتوجهاتهما كما هو مبين **(بالشكل رقم١)**.

شكل (١) المنظمات المتعددة الأطراف وأثرها على أدوار القوى الفاعلة



(الشكل من عمل الباحث)

تبني الولايات المتحدة لهدف (قيادة قضايا المنطقة المختلفة لتعزيز دورها)[١٤] وصفه البعض بأنه دعوة صريحة للزعامة الإقليمية والتفرد بشؤونها، وإدارة تفاعلاتها بما يخدم مصالحها، وهو ما يتزامن مع مخاوف أمريكية من تزعم الصين للترتيبات الإقليمية وتوسيع شراكتها مع الآسيان[١٥]، ما دفع بالصين الى مواجهة هذه السياسة من خلال تعزيز دورها في المنطقة مع كل من (الهند وروسيا الإتحادية) [١٦]، وتنمية علاقاتها مع المنظمات المتعددة الأطراف (رابطة الآسيان ومنتداها الإقليمي)، الأمر الذي تزامن مع تبنيها سياسة الإشراك وليس المشاركة فقط مع باقي قوى الإقليم في تفاعلات البيئة الأمنية للمنطقة، وهو ما يحمل في طياته إمكانية التقاطع والتضارب مع التوجه الأمريكي في العديد من القضايا الشائكة في المنطقة.

المطلب الثاني: **التنافس الإقليمي**:

يُعد التنافس على الهيمنة الإقليمية بين القوى الكبرى على تفاعلات المنطقة من أبرز سمات البيئة الأمنية في وقتنا الراهن، خاصة التنافس (الأمريكي- الروسي) و(الأمريكي

– الصيني)[١٧]، إذ مثلت طبيعة الأوضاع في المنطقة نافذة من الفرصة الإستراتيجية[١٨]، لبعض دول المنطقة (الصين، اليابان) في تأدية دور جديد يتناسب مع طبيعة البيئة الجديدة المصحوبة بإمكانية عالية لعدم القدرة بالتنبؤ بأحداث المنطقة[١٩]، الامر الذي وصفه البعض بـ (القطبية الجديدة)، ومما ساعد هذه الدول على تأدية مثل ذلك الدور الجديد هو (حرية العمل وهامش الحركة) * ، الذي تحقق لدول الإقليم منذ مدة ليست بالقصيرة، وزوال الصراع العسكري والأيديولوجي الذي كان سائداً في المنطقة طوال مرحلة الحرب الباردة، هذا إلى جانب القوة المتزايدة للعامل الاقتصادي الذي تمتلكه معظم هذه الدول[٢٠] ، الأمر الذي وجد صدّاه في زيادة المخاوف الإقليمية من تأدية هذه الدول لأدوار جديدة ومدّ نفوذها لما وراء مجالات حدودها.

ضمن إطار التنافس الإقليمي، تعمد اليابان إلى جانب الولايات المتحدة في تأدية دور جديد يتناسب مع طموحها القديم في تأدية دور إقليمي متنامي ، وهو ما يتفاعل مع الآراء التي تفيد بأن الإرتباط الفعال مع الدور الأمريكي يتطلب بناء أساس صلب للتعاون الثنائي من خلال ترسيخ حق اليابان الدستوري للمشاركة في الدفاع الذاتي المشترك، وتأدية دور نشط في خلق شراكة ثنائية أكثر صلابةً، وهو ما يتزامن مع تنامي الدعوات داخلها في تأدية دور دولي وإقليمي يتناسب مع مكانتها الاقتصادية المتنامية[٢١]، والحد من قيام الصين بتأدية دور إقليمي متزايد على حسابها.

أما بالنسبة للصين، فرغم كونها عمدت إلى إتباع أسلوب الموازنة مع دول المنطقة من خلال التعاون والشراكة من جهة والإبتعاد عن الصراع من جهة أخرى، لكنها تسعى لتبوء مكانة إقليمية لا تقل عن كونها (محور التفاعلات) للبيئة الأمنية في المنطقة جنباً الى جنب الولايات المتحدة ومنافستها حول تلك المكانة.

إن التنافس الإقليمي لم يقتصر على العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين فحسب، بل ويتعداه الى التنافس الصيني الياباني المقترن بالتحالف الأمريكي الياباني

والخشية الصينية منه، إذ يثير هذا التحالف المخاوف والشكوك حول الهيمنة الامريكية والخشية من إعادة توسيع الدور الياباني عسكرياً في المنطقة.

أدى ذلك إلى زيادة حدة المخاوف الإقليمية سواء في إعادة بناء الأدوار القديمة لكل من (الصين واليابان)، أو قيام سياسة (الأحلاف والتكتلات) بين القوى الكبرى، وهو ما أنعكس سلبا على مجمل تفاعلات البيئة الإقليمية، وكان لطبيعة هذا العامل أبعاد مهمة على مجمل ادوار القوى الفاعلة في المنطقة، تمثلت بالآتي:-

١- أعادة تعريف الولايات المتحدة لدورها في الإقليم، على وفق الصورة الجديدة لتفاعلات البيئة الإقليمية، خاصة مع سعي الصين إلى مد نفوذها إقليمياً.

٢- تمتين تحالف اليابان والولايات المتحدة، سبيلا لدعم الدور الياباني.

٣- نمو إدراك ووعي إقليمي ، وخاصة بين دول (ASEAN)، لإشراك الصين في المنظومة الشاملة للإقليم(إقتصادياً وأمنياً)[٢٢]، سبيلاً لتعزيز المصالح المشتركة ، ومنع تفاقم الصراع ، ومن ثم ديمومة الرفاهية الإقتصادية للإقليم.

٤- التوافق الإقليمي لإستمرار الوجود والإلتزام الأمريكي في المنطقة، سبيلاً للمحافظة على الوضع الراهن للمنطقة[٢٣].

طبيعة العلاقة التصارعية التي كانت سائدة في الحقب السابقة بين القوى الكبرى على المستوى الدولي وإنعكاسها على العلاقات الإقليمية جعلت المنطقة تفتقر الى البيئة الأمنية ذات المعالم المستقرة، ومن ثم عدم وجود هيكلية واضحة لإدارة العلاقات بين تلك القوى، وعدم وجود نظام توازن أمني محدد يتحكم بعلاقتها.

رغم شيوع حالة من عدم الاستقرار النسبي المقترن بالتوتر الأمني الموجود في المنطقة ذات الصلة ببعض القضايا الخلافية التاريخية، إلا أن دول المنطقة تعمل على توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية لها والذي إنعكس في النمو المطرد لإقتصاديات معظم دولها(الصين، اليابان، تايوان وكوريا الجنوبية)، مما أعطى ملامح بيئة اقتصادية إقليمية جديدة، وجدت صداها في تنامي المخاوف الأمريكية منها كونها وفق وجهة نظرهم تمثل تطوراً لصالح المكانة الصينية في المنطقة على حساب مصالحهم فيها

وهو ما يُعد أحد معالم التنافس بين الطرفين القائم على النفوذ الأمريكي في الجانب السياسي والأمني مقابل التأثير الإقتصاد الصيني في المنطقة.

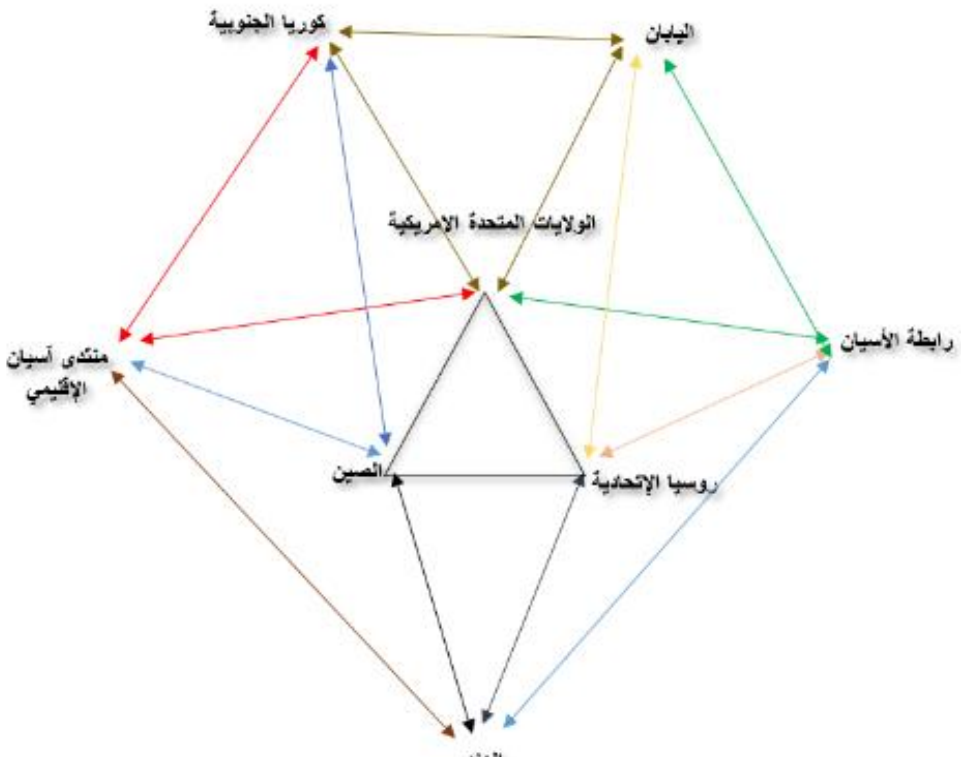
صحيح أن تفاعلات القوى الفاعلة (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وروسيا الإتحادية) تتميز بوجود معادلة معقدة قائمة على تبني سياسة توازن واقعي في نمط علاقتهما يتصف بكونه يتجنب التوترات السياسية قدر الإمكان والإعتماد على العلاقات الإقتصادية، والتحالفات الأمنية، لكن كل هذا لم ينجح في بناء هيكل علاقات يسمح بوجود نظام أمني مستقر للمنطقة فيه من الآليات ما يمكن له ان يضبط علاقات هذه القوى وبما لا يسمح معه بتطور التوترات والمشاكل بينها الى آفاق أرحب، وهو ما كان العامل الأساس في تنامي الوعي الإقليمي بضرورة بناء نظام أمني جديد[٢٤] للمنطقة لإدارة طبيعة ونمط تلك العلاقات قبل العمل على صياغة هيكلية جديدة لعموم المنطقة، ولم يكن هذا الوعي بمعزلٍ عن إدراكٍ مفاده أن البيئة الراهنة التي تتميز بفاعلية الدور الأمريكي المهيمن وتحالفاته المتعددة، يمكن أن يحمل معه مخاطر عدم الاستقرار لعموم العلاقات الإقليمية خاصةً مع وجود أدوار أخرى لا تقل أهمية عن الدور الأمريكي تتقاطع وتتضارب معه في العديد من القضايا والمشاكل، وهو ما يمكن ان ينعكس في حالة من عدم الإستقرار على مجمل العلاقات الإقليمية في المنطقة، وبالتالي ظهرت قناعة إقليمية بضرورة بناء بيئة إقليمية جديدة سمتها الأساس التعددية سبيلاً لإيجاد التوافق والتلائم بين سياسات تلك القوى ، من خلال شبكة من المصالح المشتركة، ومن ثم ضمان حل المشاكل الإقليمية الراهنة وفق مصالح بيئة المنطقة لا مصالح القوى الكبرى فقط.

المطلب الثالث: **العمل متعدد الأطراف**:

تتميز البيئة الأمنية للمنطقة بوجود التعددية في تفاعلاتها المختلفة حتى وإن كانت تلك العلاقات تعتمد على محورية الدور (الأمريكي والتأثير الصيني)، وما يمتلكانه من تحالفات مختلفة[٢٥]، إذ تمتاز بوجود نمط جديد من العلاقات المتعددة الأطراف القائمة على ما سمي بـ (سياسة المثلثات)[٢٦]، والقائمة بالأساس على مثلث العلاقات الأمريكية

– الصينية – الروسية **كما هو مبين (بالشكل رقم ٢)** ، وتمتاز بالرضا والقبول الإقليمي لما يدور ضمن إطارها من أنماط مختلفة من العلاقات والتفاعلات.

شكل رقم (٢) العلاقات المثلثاتية لقوى الإقليم الفاعلة



(الشكل من عمل الباحث)

لذا، تشهد المنطقة وجود بيئة متعددة الأطراف ضمن إطار الترتيبات الإقليمية المتعددة سواء الرسمية أم غير الرسمية، التي ترمي إلى رفد دور الترتيبات الموجودة بعامل ايجابي مضاف في تفاعلات شؤون المنطقة، الذي يُعد أحد أبرز ملامح التطور في البيئة الأمنية للمرحلة الراهنة وهو ما أُصطلح على تسميته بدبلوماسية المسار الثاني[٢٧]، سبيلاً لإعادة صياغة البيئة الإقليمية على وفق متطلبات الأوضاع الراهنة

الرامية إلى تكثيف الجهود لإيجاد الحلول السلمية للنزاعات القائمة التي تزخر بها المنطقة جنباً الى جنب تفعيل التعاون المتعدد الأطراف(٢٨).

يُعَد العمل المتعدد الأطراف من أبرز النقاط المؤثرة على الدورين الأمريكي والصيني وباقى القوى الفاعلة في المنطقة، إذ تسعى الصين إلى تفعيل عمل التجمعات المتعددة الأطراف للحد من حركة الولايات المتحدة التي تدعم تحالفاتها الثنائية كأساس لتفاعلات المنطقة، أما روسيا فإنها تدعم الإطار المتعدد الأطراف إلى جانب الصين، وتعمل اليابان للجوء إلى (المؤسسات غير الرسمية) كإطار استشاري فقط أو لإضفاء صفة الشرعية على دورها الجديد في المنطقة.

تزامن مع تنامي العامل الإقليمي المتعدد الإطراف، تبلور وعي إقليمي منذ مدة ليست بالقليلة قوامه السعي إلى أيجاد التكامل الإقليمي في العلاقات الاقتصادية ليس في المنطقة فحسب، بل وعموم مناطق الإقليم كذلك، كونه وفق العديد من الآراء سيكون الحافز القوي في التقريب بين وجهات النظر للقوى الكبرى من خلال شبكة من المصالح والثقة والعلاقات الاقتصادية المتبادلة(٢٩)، القائمة على شبكة من المصالح السياسية والأمنية فيما بينها، ما ينعكس في الأخير على إستقرار المنطقة وبناء نظام أمني جديد متعدد الأطراف.

المبحث الثاني: **القضايا الإستراتيجية**:

شهدت البيئة الأمنية للمنطقة العديد من القضايا التي كان لها تأثيراً كبيراً على علاقة القوى الكبرى فيما بينها، ما إنعكس في سياسات متقاطعة ومتضاربة صاغت بدورها توجهات تلك القوى وفق الصورة التي هي عليها الآن، وبيان مكانتها الإقليمية، وإعادة رسم تفاعلات البيئة الأمنية على نحوٍ جديد، لعل أبرز تلك القضايا هي:

المطلب الأول: **بحر الصين الجنوبي***:

يمثل بحر الصين الجنوبي منطقة استراتيجية حيوية ليس فقط للصين وإنما كذلك للولايات المتحدة (٣٠)، بسبب وجود موارد طبيعية متنوعة وكبيرة فيه، ومع تغير مركز الثقل الاقتصادي العالمي إلى شرق آسيا، وتحويل الولايات المتحدة تركيزها إلى منطقة

آسيا والمحيط الهادي بالتوازي مع بناء الصين لقوتها العسكرية بشكل متنامٍ في المنطقة، يندفع كل طرف إلى التشبث بمواقفه والامتناع عن تقديم أية تنازلات، مما يشير إلى أن فرص تسوية الخلاف ضئيلة، لذا تمثل القضية عاملًا مؤثراً في تحديد مستقبل العلاقات ليس للعلاقات الأمريكية – الصينية فحسب، بل وعموم التفاعلات الإقليمية، ومن ثم تشكل منطقة بحر الصين الجنوبي اهم المعضلات الامنية التي تؤثر على البيئة الاستراتيجية لعموم المنطقة.

تعد هذه القضية من أبرز قضايا الخلاف بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وأكثر القضايا الإقليمية والعالمية تعقيدًا في الوقت الحالي، وذلك بسبب تضارب المصالح بين أطرافها، وتدخل القوى الكبرى فيها مثل الولايات المتحدة وأستراليا واليابان لفرض السيطرة والتضييق على الصين، وتتصاعد حدة التوترات السياسية والأمنية حول القضية بين طموحات صينية لفرض إدارتها السياسية والعسكرية على جزء واسع من المنطقة[٣١]، وبين الولايات المتحدة التي تعمد إلى تبني سياسات عسكرية تجاه المنطقة دعماً لحلفائها بإعتبارها مياهاً دولية، الأمر الذي يثير حفيظة الصين وتعدها تدخلاً في شؤونها الداخلية.

ولأجل عدم السماح للصين بإمتلاك دور قوي في القضية، تعمد الولايات المتحدة على حشد الدعم الدبلوماسي المحلى ودعم الحلفاء الإقليميين التي ترتبط معهم بمعاهدات حماية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في دعم مطالبها ، لقناعة مهمة مفادها إذا امتلكت الصين السيادة على بحر الصين الجنوبي ، فقد تمتد قوتها جنوباً، مما ينهي الهيمنة الأمريكية في غربي المحيط الهادي، لذلك تعمل على تعزيز هيمنتها في المنطقة في ضوء صعود القوة العسكرية الصينية وتأثيرها في المنطقة، ويتفاعل مع هذا وجود عدد من الآراء داخل الإدارة الامريكية التي ترى في الدور الصيني في هذه القضية أنما هو تهديد لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ومن ثم تطالب هذه الآراء بإحتواء الصين وتطويقها بحلفاء الولايات المتحدة مثل اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها

من دول المنطقة[٣٢]، ما يثير سياسات التنافس في طبيعة تفاعلات البيئة الأمنية للمنطقة.

تؤكد الصين في موقفها برفضها لأي تدخل من أدوار القوى الكبرى وبالأخص الأمريكي[٣٣] بإعتبار أن المنطقة مجالها الإقليمي ولها الحق في بسط سيطرتها عليه، وإصرارها على موقفها وتمسكها بقناعتها بأن الولايات المتحدة ليست طرفاً في هذه المشكلة، وأن دورها فيها يعقد المشكلة وهو جزء منها وليس جزءاً من حلها، لذا تعمد الى التأكيد انها لا تستشعر أي تهديد لأمنها ودورها في هذا الجزء من المنطقة من قبل دول جنوب شرق آسيا، وأنها تنظر بتفاؤل إلى علاقاتها معهم وإلى الوضع العام في منطقة بحر الصين الجنوبى مع طمأنتهم حول سلمية نواياها من وراء تنامي دورها الإقليمي[٣٤]، وهي بذلك وفق وجهة نظرها لا تعمل على إضعاف التفوق الأميركي البحري في شرق آسيا، إنما إلى تأكيد مطالبها في بحر الصين الجنوبي، وحماية مصالحها هناك ضمن منطق التنافس معها في عموم المنطقة لقناعتهم بتأثيرها ودورها المتنامي في المنطقة.

المطلب الثاني: البرنامج النووي لكوريا الشمالية:

وجود المصالح الإستراتيجية في شبه الجزيرة الكورية لكل من الولايات المتحدة والصين شكّل مجالًا مهمًا في العلاقات الأمريكية الصينية وتداعياتها على تفاعلات البيئة الأمنية للمنطقة، لإعتبارات ترتبط بالنفوذ والهيمنة الإقليمية والدولية لكل منهما.

الرؤية الصينية في إستمرار الوضع القائم في شبه الجزيرة الكورية، لما تقتضيه مصالحها الإستراتيجية[٣٥] كوسيلة في إدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة، خاصة وأن الصين هي الطرف الأكثر تأثيراً على السلوك الخارجي لكوريا الشمالية لما نهجته من سياسة ثابتة تجاهها في علاقتهما الإقتصادية [٣٦]، والمدعوم روسياً المتمثل بتغليب سياسة الحوافز الاقتصادية و التجارية، على العقوبات الاقتصادية و إستبعاد الحل العسكرى، وجد صداه في فعاليته لدى كافة الأطراف، خاصةً مع تبنى الولايات المتحدة واليابان موقفاً يقوم على أولوية العقوبات التجارية و المالية و الدبلوماسية وربط آلية

الحوافز بما تقدمه كوريا الشمالية من تنازلات في موقفها مع عدم إستبعاد الحل العسكري.

صحيح أن تطورات البرنامج النووي لكوريا الشمالية[٣٧] له آثاره المهمة و المباشرة على سياسات الدفاع والتسليح لكل من كوريا الجنوبية و اليابان ودورهما الإقليمي، و زيادة إعتمادهم الأمنى على الدور الأمريكي وتحالفهم معها، وإستمرارية المظلة العسكرية في المنطقة، لكن هناك الكثير من الآراء التي ترى بعدم جدوى التأثير الأمريكي في هذه القضية، طالما إستمرت اهداف السياسة الامريكية تجاه الأوضاع فى شبه الجزيرة الكورية على حالها والمتمثلة بتضييق الخناق على النظام الحاكم فى كوريا الشمالية والتهديد بفرض المزيد من العزلة الاقتصادية والدبلوماسية ودعم التحالف (الأمريكي الياباني الكوري الجنوبي) ، تعد سياساته محدودة النتائج وغير فعالة فى تحقيق الإستقرار فى شبه الجزيرة الكورية بل أنها أدت فى الكثير الاحيان إلى نتائج عكسية، وادت إلى زيادة حدة الأزمة، خاصةً وان البرنامج النووي الكوري أصبح واقع حال لا يمكن تجاهله[٣٨]، وهو ما يتفاعل مع الرغبة الكورية الجنوبية بتقديم المساعدات الاقتصادية لجارتها الشمالية سبيلاً لتعزيز علاقتهم، وإبعاد التوتر عن المنطقة.

تعد كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية اي تسوية في شبه الجزيرة الكورية واقعة ضمن دائرة مصالحهما القومية[٣٩]، فالصين ترى في كوريا الشمالية وإستقرار شبه الجزيرة الكورية مصلحة قومية، بسبب قربها من حدودها الجغرافية، بينما الولايات المتحدة الأمريكية ترى إنّ وجودها ومصالحها في المنطقة يتأثر بتطورات هذه القضية لإرتباطها بالتحالف الإستراتيجي مع كوريا الجنوبية ، لهذا اتجهت كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية الى الاعتراف بوجود مصالح مشتركة للتعاون في حل مشكلة شبه الجزيرة الكورية، وبالتالي رغم تطورات الموقف الأمريكي الأخيرة مع كوريا الشمالية، تبقى تفاعلات هذه القضية ضمن التأثير الصيني والنفوذ الأمريكي.

المطلب الثالث: **تايوان**:

تُعد هذه القضية من القضايا الشائكة في نمط العلاقات الراهنة للبيئة الأمنية للمنطقة، وإنعكاس تأثيرها على طبيعة معظم أدوار القوى الفاعلة طوال الفترة الماضية، وتعد قضية تايوان إحدى بؤر التوتر في العلاقات الصينية – الأمريكية[٤٠] ، فالصينيون يعدونها جزءاً من الصين الواحدة ولا يمكن التفريط فيها، وإعادة هذه الجزيرة إلى الصين تعني مزيداً من القوة السياسية والاقتصادية لها، بينما تعني في الوقت ذاته تقلص الوجود والنفوذ الأمريكي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا وفق وجهة نظرها، لذلك فنحن نعتقد بأن هذا هو السبب الأساس لعدم إدراج هذه القضية على جدول أعمال المنابر الإقليمية "آسيان" أو اية منظمة أمنية أخرى[٤١] في المنطقة، لأن الصين تصر على ان هذه القضية قضية داخلية"، وبالتالي الخشية من رد الفعل الصيني يدفع بدول المنطقة الى عدم التدخل فيها.

تتنازع الولايات المتحدة الأمريكية رؤى مختلفة تجاه هذه القضية وإن كانت مسألة دعم تايوان من أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة[٤٢]، وعلى العكس من هذا هناك آراء أخرى تميل نحو الجانب الصيني والمصالح المتزايدة والمتنامية بينهما، خاصةً وأن توجهات السياسة الامريكية الراهنة تحاول الحفاظ على العلاقة التعاونية مع الصين، مع إستمرار العلاقات الوثيقة مع تايوان، سبيلاً للحفاظ على السلام في مضيق تايوان وتوازن القوى في المنطقة[٤٣]، ما جعلها تتريث في اتخاذ أي قرارات أحادية تجاه هذه القضية.

التوجهات الأمريكية في هذه القضية وفق وجهة النظر الصينية يُعَد تدخلاً في شؤونها الداخلية، و زعزعة لأمنها الوطني و اعتداء موجها ضدها، كما أن هناك بعض الرؤى التي رأت في مشاركة (تايوان) للولايات المتحدة في بعض سياساتها في المنطقة بأنه عامل مساعد للصين في دعم مطالبها في إعادة توحيد تايوان معها، لان تايوان على وفق هذه الصورة ستساعد في زعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي بمشاركتها للولايات

المتحدة و تهديد دول المنطقة، وهو ما سيدفع بهم إلى دعم الموقف الصيني[٤٤]، سبيلاً لعدم زعزعة إستقراراها.

وبسبب من جدية وحزم الموقف الصيني من هذه القضية، فقد تبنت الولايات المتحدة الامريكية منذ فترة ليست بالقصيرة سياسة (صين واحدة)[٤٥]، وعدم تأييد إستقلال تايوان، وضمان عدم إتخاذ خطوات احادية الجانب من قبل الصين أو تايوان التي من شأنها تغيير الوضع القائم، والعمل على الاشتراك في حوار مباشر للتوصل الى حل سلمي للخلافات عبر المضيق، بعيداً عن التهديد أو أستعمال القوة"، وهو ما إنعكس في إستقرار هذه القضية ضمن إطار التفاهمات الإستراتيجية بين القوى الفاعلة.

المطلب الرابع: **تنامي سباق التسلح في المنطقة**:

ترتبت على ادوار القوى الكبرى في المنطقة العديد من الأبعاد المهمة ذات الجانب العسكري سواء على ادوار هذه القوى نفسها أم على صعيد تفاعلات البيئة الإقليمية و مكوناتها المختلفة، ويُعد إختفاء التحالفات العسكرية التي سادت البيئة الإقليمية إبان مرحلة الحرب الباردة من أهم الأبعاد في هذا الشأن خاصة إن معظم قوى المنطقة ابتعدت عن تبني مثل هذه التحالفات سبيلا لإقامة بيئة أكثر أمنا و استقراراً، إلى جانب غلبة العامل الاقتصادي على ما سواه من عوامل في تقرير طبيعة العلاقات الإقليمية، لذا معظم قوى المنطقة في أدوارها المختلفة سعت إلى نبذ التحالفات العسكرية الموجهة ضد طرف ثالث، ومن ثم شيوع نوع من الوعي الإقليمي في عموم التفاعلات المختلفة بضرورة عدم اللجوء إلى مثل هذا النوع من التحالفات و عدم استخدام القوة العسكرية في تسوية ما موجود من نزاعات و مشكلات داخل المنطقة.

سعي الصين وبعض دول المنطقة إلى تبني سياسة (الإنفاق العسكري و التحديث المتزايد) لردع المحاولات الرامية لاحتواء تنامي دورها الإقليمي ومواجهة التحديات الجديدة في المنطقة[٤٦] ، المتفاعلة مع تسارع الخطى من قبل الولايات المتحدة و بعض حلفائها بتبني نظام الدفاع الصاروخي (TMD،NMD)، أثارت المشاكل في الأمن الإقليمي: إذ إن دول المنطقة ترى في هذه السياسة رادعاً مهماً من اجل عدم

بلورة الدور العسكري القديم لليابان، والحفاظ على مسالة (التوازن الإقليمي) هذا من ناحية، و من ناحية أخرى فان هذه السياسة الصينية تثير تساؤلات عدة حول الهدف من وراء تبنيها لمثل هذه السياسات إذا ما كانت موجهة لدعم مطالب الصين في بعض القضايا المتنازع عليها !؟ أم هو من اجل بناء دور جديد في المنطقة يسعى أن يكون (مهيمناً) على غيره من الأدوار؟ أم هو ضمن إطار(سياسات التنافس والسباق الإقليمي) مع اليابان و الولايات المتحدة؟ و كل هذا يحتم على دول الإقليم تبني سياسات معينة سوف لن تكون مخرجاتها من مصلحتهم من حيث الأعباء و الكلف الاقتصادية الباهظة المترتبة على تبني مثل هذه السياسات [٤٧].

تبني توجهات عسكرية جديدة لبعض القوى في المنطقة، وسعيها لجعل اليابان جزءاً لا يتجزأ من تلك التوجهات ، سينعكس في عدم الاستقرار لعموم المنطقة، حيث ستكون هذه السياسة واعزاً لدول المنطقة وخاصة الصين إلى تطوير قدرتها العسكرية سواء التقليدية أم غير التقليدية مما سيشكل عاملاً مهماً في الوقت نفسه للإخلال بالتوازن الراهن، وقد يجد صداه في سباق تسلح جديد في المنطقة، إلى جانب تصعيد الشعور الإقليمي المناهض و المعادي للوجود العسكري الأمريكي و الدور الياباني, الذي وجد صداه في عودة الحديث عن تأديتها دور جديد يرتقي للقيادة الإقليمية[٤٨]، ستصاحبه الشرارة لإشعال سباق تسلح جديد[٤٩]، بموجبه ستكون هناك أنماطً جديدة من التفاعلات بين عموم القوى الكبرى سبيلا لدعم أدوارها في الإقليم ، وهو ما سيترتب معه ازدياد المخاوف الإقليمية وحالة الشك و عدم الإستقرار من تنامي قدرات اليابان، وبدء الحديث عن إمكانية قيام (الردع المتوازن) في المنطقة، من خلال ردع القوى الفاعلة لبعضها البعض لمنع الإنزلاق بالوضع الأمني لعموم تفاعلات المنطقة إلى ما كان عليه خلال مدة الحرب الباردة.

ما سبق ذكره، إنعكس في واحدةً من أهم ملامح البيئة الأمنية في المنطقة والمتمثلة بمحورية توجهات الدورين الأمريكي والصيني فيها، حيث كان لطبيعة تلك التوجهات الأثر الكبير في صياغة تلك البيئة وفق الصورة التي هي عليها في الوقت الراهن، إذ

كان للرؤى التي تبنتها كل من الدولتين حول قضايا ومشاكل المنطقة وأدوار باقي القوى الأخرى العامل الأساس في صياغة تفاعلات جديدة ليس في المنطقة وحسب، بل وعموم الإقليم كذلك.

المبحث الثالث: **توجهات الدور الأمريكي**:

الدور الذي تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، هو من الأهمية بمكان إذ اتفقت الآراء على ضرورة أن يكون هذا الدور محورياً في عموم التفاعلات الإقليمية، خاصة من حيث إدارته لأدوار باقي القوى سبيلاً لضمان أن تكون البيئة الاقليمية مستقرة بعيدا عن التوترات والسياسات المتنافسة.

ولغرض تعزيز مكانتها في المنطقة، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية الى تبني عدد من المحاور الأساسية للتعامل مع هذه المنطقة، وهي[٥٠]:

١- تعزيز التحالفات الأمنية الثنائية.

٢- وتعميق العلاقات مع القوى الناشئة.

٣- التعامل مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف.

٤- زيادة التجارة والاستثمارات.

٥- توسيع الوجود العسكري على نطاق واسع.

٦- دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

مثلت هذه المحاور إطاراً واسعاً لما سُمي لاحقاً "إعادة التوازن في آسيا"[٥١]، وهذا النهج الجديد للشراكة الإقليمية يمثل حجر الزاوية في إعادة صياغة سياسية الولايات المتحدة في المنطقة.

صحيح إن الدور الامريكي اكتسب صفة القبول لتأدية دور مركزي في شؤون التفاعلات الاقليمية, لكن هذا لا يمنعنا من القول أن هذا الدور سعى الى تبني الاتجاهات الرامية لأن يكون دورها مركزياً وقائداً لعموم التفاعلات الإقليمية، وهو ما إكتسب بعداً مهماً في الدفع لتكون المحرك الأساس لحركة التفاعلات الإقليمية، والسعي لجعلها محور العلاقات بين القوى الكبرى، وإبعادها عن كل ما يعتري هذه العلاقات من

مسائل خلافية في الجانب السياسي، لذا عمدت في توجهاتها ضمن إطار التفاعلات الإقليمية الى صياغة مصالحها للتعامل مع مستجدات البيئة الأمنية وفق التالي:

أ- تعزيز العلاقات الأمنية مع دول المنطقة.

ب- دعم التحالفات الثنائية[٥٢] مع حلفائها وأصدقائها، وبما لا يتقاطع مع تفعيل العمل المتعدد الأطراف، وأن تكون الأساس لعملها.

ج- الحد من إنتشار أسلحة الدمار الشامل.

د- ضمان الإلتزام العسكري والأمني الأمريكي لحماية حلفائها ومواجهة مستجدات القضايا[٥٣] الإقليمية.

هـ- عدم ظهور قوى إقليمية مهددة للدور الأمريكي في الإقليم، ومنع تصارع القوى الإقليمية فيما بينها، بما ينعكس على دورها في المنطقة.

على هذا الأساس بدأت الولايات المتحدة بتشكيل توجهاتها الأمنية للمنطقة ضمن إستراتيجتها المسماة بـ (إعادة التوازن)[٥٤]، بما يتلاءم مع تصوراتها لترتيب بيئتها الأمنية على وفق أسس جديدة لا تقتصر على الجوانب العسكرية، بل تطال أيضاً المجالات الإقتصادية والدبلوماسية والأمنية وتعزيز العلاقات مع الحلفاء التقليديين[٥٥]، وأبرز الأسس التي تبنتها الولايات المتحدة الامريكية في توجهاتها الجديدة هي:

١- تفادي نشوب سباق التسلح وممارسة النفوذ والهيمنة في الاقليم عن طريق تعزيز الروابط التعاونية مع دول المنطقة.

٢- دفع عملية السلام لقضايا المنطقة المختلفة بما يخدم المصالح الامريكية وأهدافها وبما لا يتقاطع مع حلفائها وأصدقائها.

٣- تقاسم المسؤوليات الامنية مع الحلفاء والاصدقاء في المنطقة، بحيث لا يكون فيها العبء الأكبر عليها فقط.

صحيح، إن الولايات المتحدة الأمريكية عمدت الى إعادة ترتيب أوراقها بما يضمن بناء بيئة إستراتيجية جديدة في تفاصيلها، لكننا نعتقد أن توجهاتها الجديدة انما ترمي إلى الإحتواء الإستراتيجي للصين، لاسيما وأن هذه التوجهات تتضمن (تعزيز الوجود

العسكري الأمريكي في المنطقة، توطيد العلاقات العسكرية مع حلفاءها، وكذلك تشجيع برامج التدريب العسكري، والمناورات المشتركة)[٥٦]، لذا الدافع الرئيسي لهذه التحول في الإستراتيجية الأمريكية نحو المنطقة يعود إلى ظهور الصين كقوة إقليمية بأبعادٍ عالمية، وهو ما تضمن:

١- تعزيز تواجدها العسكرى المنفرد في المنطقة شرق آسيا، فعمدت إلى تعزيز تحالفاتها العسكرية الإستراتيجية مع عدد من الدول كاليابان، كوريا الجنوبية، أستراليا، الفليبين، وتايلند.

٢- إتباع الولايات المتحدة دبلوماسية تصادمية مع الصين حول عدد من القضايا ذات الصلة.

ولأن الولايات المتحدة تؤدي دوراً محورياً في البيئة الأمنية للمنطقة، فهي وفق بعض الآراء تمثل (الموازن)[٥٧] الذي لا غنى عنه لتفاعلاتها، ولكونه وفق بعض الآراء الأخرى يمثل العقدة والحل لتفاعلات المنطقة بما تتضمنه من قضايا ومشاكل مختلفة، فقد أفرز واقع المنطقة سياسات مختلفة عبرت عن نفسها بأدوار متباينة لصالح المنطقة أو بالضد منها تبعاً لمستجدات تطورات البيئة الأمنية ومكوناتها المختلفة.

إن الحديث عن قيام الولايات المتحدة بتأدية دور (الموازن) لم يتبلور إلا بعد أن اتفقت الآراء على ضرورة تأدية الولايات المتحدة لمثل هذا الدور في البيئة الإقليمية، خاصة مع بزوغ (فراغ القوة) ، اثر تفكك الاتحاد السوفيتي ، وما شهدته البيئة الإقليمية من تطورات بعد انتهاء الحرب الباردة، وسعي عدد من قوى المنطقة لملئه، وما نتج عنه توجهات جديدة لم تكن موجودة في طبيعة تفاعلات المنطقة في السابق.

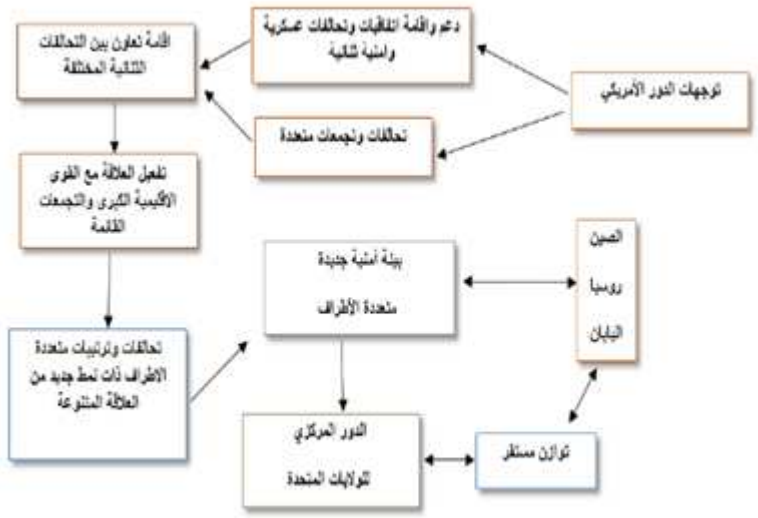
صحيح أن دور الولايات المتحدة الساعي إلى منح الاستقرار في علاقات القوى الكبرى داخل المنطقة (اليابان، روسيا والصين)، يعد أكثر من كونه الموازن لهم، خاصة أن هذه القوى لا تعمل على تهديد الدور الأمريكي، وإنها لا تمتلك الإرادة أو القدرة على تحدي هذا الدور ، بل إنها تبحث عن علاقات ايجابية معه[٥٨]، ولكننا في الوقت نفسه نتفق مع الآراء التي ترى في الدور الأمريكي ليس لمجرد موازنة دورها مع باقي أدوار

القوى الإقليمية فحسب، بل ويتعداه الأمر إلى إيجاد التوازن في علاقات تلك القوى فيما بينها، والحفاظ على أمن وسلم المنطقة، هذا من جانب، ومن جانب آخر الولايات المتحدة تريد تأدية دور الموازن الذي يتحكم بأدوار القوى الأخرى وصولاً الى دور (المهيمن) في شؤون الإقليم ، أكثر من مجرد الشراكة مع باقي القوى، وهو ما يجد صداه في تأييد بعض دول الإقليم لمثل ذلك الدور.

وبموجب ما سبق ذكره، تعمد الولايات المتحدة إلى إيجاد التوافق في دورها الإقليمي الموازن مع باقي أدوار القوى الكبرى ضمن إطار مبدأ التعددية في شؤون التفاعلات الإقليمية، والسعي لصياغة خريطة تفاعلات إقليمية قائمة على دعم واستقرار النمو والتكامل الاقتصادي لعموم المنطقة.

سعت الولايات المتحدة إلى تبني مبدأ الارتباط البناء في علاقاتها مع عموم دول الإقليم، وبسبب اتفاق الآراء على ضرورة إستمرارية ذلك الدور في هذه المرحلة، خاصةً من حيث تأدية دور الموازن [٥٩] في شؤون التفاعلات الإقليمية، خاصة أن هذا الدور يعد حجر الزاوية لبناء نظام إقليمي جديد[٦٠]، قائماً على شبكة من التحالفات الثنائية والاتفاقيات المتعددة مع حلفائها، سبيلاً لإيجاد أرضية قوية لمواجهة حالات إنعدام الأمن والاستقرار في المنطقة، مع التأكيد على دور التحالفات والاتفاقيات الثنائية، التي ستكون الأساس في بناء شبكة من العلاقات الإستراتيجية بين القوى الكبرى وبقيادة الولايات المتحدة ودعمها، وصولاً إلى بناء نظام أمني جديد للمنطقة كما هو مبين في **(الشكل رقم ٣)**.

شكل رقم (٣) الدور المركزي للولايات المتحدة الأمريكية



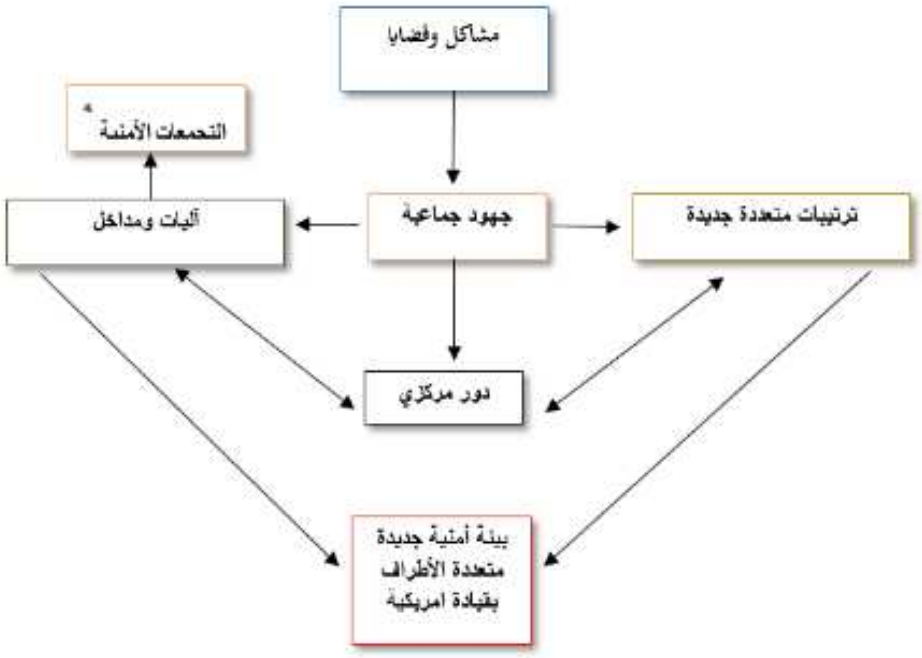
(الشكل من عمل الباحث)

عمدت الولايات المتحدة الامريكية منذ مدة ليست بالبعيدة الى السعي لتقليل الأعباء الأمنية المترتبة على دورها تجاه حلفائها، ودفعهم للعب دور أكبر في مواجهة التهديدات التي تواجه أمنهم، خاصة في مواجهة القوى الساعية إلى تحقيق هيمنة إقليمية، لذا تبنت سياسة "الموازِن من الخارج"، الرامية الى تبني توجهات جديدة مع تقليل العبء الأمني لتواجدها في المنطقة، وتتمثل بالتخلي عن مسعى الهيمنة، وضرورة الإعتماد على "توازن القوى" للحفاظ على نفوذها في المنطقة سبيلاً للتكيف مع تطورات البيئة الأمنية ومستجدات أدوار باقى القوى الفاعلة الأخرى التي لا يمكن تجاهلها من منطق التفاعلات الإقليمية، مع الأخذ بنظر الإعتبار أن هذا التوازن ضمن الإطار المسيطر عليه من قبلها.

وضمن هذا الإطار هناك توجهات جديدة للدور الأمريكي والتي أضفت صفة النفوذ عليه والمتمثلة بتبني واتباع ما سمي بـ(سياسة الاحادية المصغرة) (Minilateralism Policy)[٦١] ، التي تعد الحجر الاساس في حل المشاكل المهمة داخل التجمعات المتعددة الاطراف، وذلك من خلال الجهود الجماعية لحل المشكلة موضوع البحث،

ومن ثم قيادة الولايات المتحدة لتلك الجهود، والسعي لحل المشكلة فردياً، ولكن ضمن اطار العمل المتعدد الاطراف المتفق عليه' كما هو مبين في الشكل رقم **(٤)**، ومن ثم

شكل رقم (٤) سياسة الأحادية وإعادة صياغة تفاعلات البيئة الأمنية



(الشكل من عمل الباحث)

فنحن نعتقد أن التوجهات الأمريكية لتفعيل هذه الجهود ضمن العمل المتعدد الأطراف هو لديمومة النفوذ الأمريكي أمام تنامي تأثير الدور الصيني وتعزيز مكانته إقليمياً.

المبحث الرابع: **توجهات الدور الصيني**:

عمدت الصين خلال الحقب الماضية (الحرب الباردة) الى تبني سياسة الانكفاء على الذات أو لعب دور محدد التأثير في السياسة الدولية والإقليمية، بسبب من سياسات القوى الدولية آنذاك، وهو ما تغير منذ مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي، إذ سعت في سياستها الاقليمية الى إعادة التحرك في القضايا ذات الصلة

بأمنها الوطني (تايوان، هونج كونج وبحر الصين الجنوبي)، وصياغة توجهات جديدة قوامها التأثير الإقليمي[٦٢].

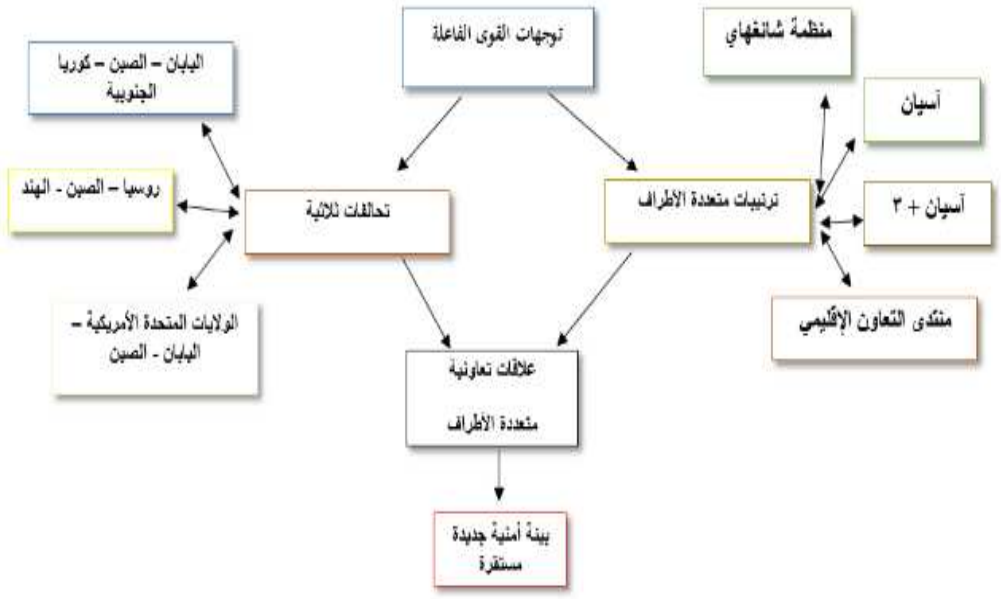
تعد المنطقة وفق الرؤية الصينية من المحاور المهمة للتنافس مع الولايات المتحدة، فهي مجالها للنفوذ العالمي، وهي تدفع بالاقتصاد قبل السياسة لتعزيز حضورها الاقليمي، رغم وجود بيئة غير مستقرة من حولها تتضمن العديد من المخاطر والتحديات، وإرث تاريخي من المشاكل التي لم إيجاد حل لها الى الآن إذ توجد روسيا الإتحادية في الشمال، واليابان من الشرق، والكوريتين من الشمال الشرقي والهند من الجنوب[٦٣]، وقد عمدت في توجهاتها الإقليمية إلى إتباع حركة واقعية تعتمد على زيادة مظاهر التعاون الأمنية والإقتصادية مع دول المنطقة، جنباً إلى جنب تنمية القدرات العسكرية[٦٤] ، والتأكيد على كونها غير موجهة ضد دولة معينة، ومعالجة كل ما يعتري علاقاتها من مشاكل دون أن تكون على حساب دول المنطقة ، لذا في هذا السياق تسعى إلى تقديم نفسها عن طريق تطوير علاقتها مع الولايات المتحدة كأبرز طرفين للتوازنات الإقليمية، ما يدفع بها إلى الدخول في تحالفات مع دول المنطقة وتوظيفها بإتجاه البروز كقوة مؤثرة في تفاعلات البيئة الأمنية للمنطقة، متزامنةً في ذلك مع القناعة الإقليمية من أن الصين كانت حريصة على الانخراط في سياسات "حسن الجوار" منذ تسعينيات القرن الماضي، وتسوية نزاعاتها الحدودية كافة، وتأدية دوراً أكبر تأثيراً في المؤسسات الدولية، وإتباع سياسة القوة الناعمة في توجهاتها، مع التأكيد على طمأنة دول المنطقة تجاه نواياها السلمية الرامية إلى منع تطوير تحالفات معادية لها وبناء العلاقات التي تعزز الإستقرار الإقليمي[٦٥].

ولدعم توجهاتها في المنطقة والحصول على الدعم الإقليمي، سعت الصين الى العمل على الحد من تفعيل العلاقات والتحالفات الأمنية لمنافستها التقليدية في المنطقة (الولايات المتحدة الأمريكية) في المنطقة خاصةً مع اليابان، خوفاً مما قد يتبعه من إمكانية نشوء نظام أمني تعمد التوجهات الأمريكية الى صياغته في المنطقة يكون هدفه النهائي إحتواء الصين من جهة[٦٦]، وقيادة التفاعلات الإقليمية وإتاحة المزيد من

هامش الحركة للدور الياباني فيه[٦٧] من جهة اخرى، وهو ما دفع بالصين للتأكيد على دور التحالفات الثلاثية التعاونية مع كل من روسيا والهند لمواجهة التوجهات الأمريكية ليس بالهيمنة على تفاعلات المنطقة المنطقة فحسب، بل وعموم البيئة الدولية[٦٨] كذلك، إلى جانب تعزيز شراكتها مع روسيا الإتحادية ضمن إطار منظمة شانغهاي للحد من الوجهات الامريكية الرامية لعزلها [٦٩].

وعلى الرغم من ان التوجهات الأمريكية الراهنة تتضمن ترسيخ قناعة لدى دول المنطقة من أن النمو الاقتصادي الآسيوي السريع الذي تحاول الصين إستثماره لصالح دورها الإقليمي، سيتم كبحه من خلال ميزان القوى الخاص بالمنطقة بواسطة الدور الياباني، والعلاقات الامريكية مع حلفائها، والذي لا يراد له أن يكون مهيمناً عليه من قبل الصين [٧٠]، لكن ضمن هذا الإطار تعمد الصين الى صياغة رؤية خاصة بها لبناء بيئة أمنية

شكل رقم (٥) الرؤية الصينية لصياغة بيئة أمنية جديدة



جديدة للمنطقة تتحقق فيها مصالح باقي القوى دون ان تكون لأي منها القدرة على التأثير على غيرها من القوى كما هو مبين في الشكل **رقم (٥)**، ومن ثم عدم السماح بتحقيق الرؤية الأمريكية سالفة الذكر.

ترى الصين من خلال توجهاتها الإقليمية أنه من غير المنطقي إغفالهها من قبل أي ترتيبات أمنية إقليمية طالما لم يكن الغرض منها عدم إحتواءها(وفق وجهة نظرها)، لذا إنطلقت الصين في توجهاتها إلى ضمان إقامة توازنات إقليمية قائمة على اساس المصلحة والخدمة المتبادلة بين الاطراف الاقليمية ككل، أو ما يعرف بالتآلفات الإستراتيجية القائمة على أدوار محددة[٧١]، وهنا للصين قناعة مفادها ان العلاقات التعاونية مع باقي القوى الفاعلة وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية سينتج عنه صيانة السلام الإقليمي وشيوع الاستقرار في القضايا الخلافية، والإبتعاد عن إستخدام القوة العسكرية في تلك القضايا، لذا عمدت الصين إلى تبني "شراكات إستراتيجية شاملة" تعزز من مركزيتها الاقتصادية من خلال الربط بين التجارة والإستثمار والتعاون السياسي والأمني لتشكيل بيئة سياسية أكثر ملاءمة لدورها الإقليمي[٧٢].

ولغرض ديمومة تأثيرها الإقليمي، تؤكد الصين في توجهاتها بإن الأساس في تفاعلات بيئة المنطقة هو المتغير الاقتصادي اكثر مما هو المتغير السياسي والأمني، ونبذ تركيبة الامن الاقليمية السائدة في المنطقة والقائمة على التحالفات والترتيبات الأمنية – العسكرية الثنائية، مما جعل الصين تفكر بترتيبات أمنية، تأخذ الشكل الدفاعي تجاه القيادة الأمنية للولايات المتحدة في المنطقة ، وهذا ما جعل الصين معارضة للتحالفات العسكرية مهما كان شكلها، ما إنعكس في التجاوب الإقليمي مع العديد من الطروحات الصينية ذات الصلة ببعض قضايا المنطقة، وهو ما تفاعل مع قناعة إقليمية راسخة من أن غياب دور أميركي بارز يعادل التأثير الصيني، فإن الكثير من دول المنطقة ربما لا تجد مناصا من التسليم بواقع تأثير الصين على منطقة شرق آسيا، وهو ما يفسر لنا توافقهم معها بعدم إجراء أي مناورات أو تدريبات عسكرية مشتركة مع أية دولة خارج المنطقة في بحر الصين الجنوبي دون إشعار مسبق، وهو كذلك يشرح لنا

دعم دول المنطقة للصين في العديد من قضايا المنطقة رغم المسعى الأمريكي تحت مسمى دعم أمن دول (آسيان) لتعزيز الأمن في المنطقة، ومواجهة «التهديدات العابرة للحدود»؛ وذلك في إشارة إلى الصين[٧٣].

تتزامن الرؤية السابقة الذكر للصين، مع طبيعة تبنيها توجهات إقليمية جديدة وفق قناعة مؤداها أن البيئة الأمنية الراهنة في المنطقة غير مستقرة نسبياً، وتنتشر فيها التحالفات المختلفة التي تستبعد الصين من عضويتها، والتي هي وفق وجهة النظر الصينية محاولة لتطويقها بغض االنظر عن أهدافها المعلنة، لذلك تسعى الصين الى صياغة نظام أمني إقليمي جديد قائم على الثقة والمنفعة المتبادلة والتعاون المشترك، والعمل على حل المشاكل الموجودة ثنائياً[٧٤]، وتعزيز علاقاتها مع دول المنطقة دون أن تسمح لباقي الدول بتجاوز نفوذها وتأثيرها في المنطقة كما هو الحال مع الهند[٧٥] والعمل على إدارة العلاقة معها كقوة إقليمية محدودة.

القناعة الصينية من أن الدور الأمريكي يعمد الى أخذ زمام الأمور وتفاعلاتها في المنطقة وصولاً الى الهيمنة والزعامة الإقليمية، دفع بها الى تبني تنمية عسكرية متنامية دون أن تكون موجهة ضد دولة محددة، وإقامة توازن اقليمي بعيداً عن سيطرة طرف واحد، ضمن إطار توجهات أكبر تقوم بها لتغيير توازن القوى في المنطقة بشكل جذري، والحد من حيوية نظام التحالف الأمريكي – الآسيوي المتعدد الأطراف القائم على النهج الثنائي القوى الذي يعد عائقاً لتبوء الصين مكانة مهيمنة في المنطقة خاصةً مع توجه الدور الأمريكي لديمومة تواجده العسكري وإلتزاماته المختلفة مع دول المنطقة[٧٦]، مع العمل على إبعاد الولايات المتحدة الأمريكية والحلول محلها هناك لكي تصبح هي القوة المحورية في خطوة نحو التأثير العالمي، خاصةً وأن مخرجات التنافس بينهما لن تساهم في إعادة صياغة البيئة الأمنية للمنطقة فحسب، بل ويتعداه الأمر لتشكيل ملامح النظام الدولي[٧٧] في المدة المقبلة كذلك.

الصين في توجهاتها الإقليمية تعارض نظام الهيمنة الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة بوضع رؤية بديلة خاصة بها، وإستبداله في تحديد آليات جديدة لحل النزاعات الناشئة

في المنطقة القائمة على الحوار والتعاون الاقليمي والإلتزام بمعاهدات الأمن الجماعي فيها.

صحيح أن الصين عمدت لعدم السماح الى العديد من القضايا المؤثرة على علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بأن تتطور لتنعكس على علاقتهما، وهو ما يتفق مع بعض الآراء التي تؤكد إن استقرار المنطقة يعتمد على العلاقات المستقرة بين الأضلاع الثلاثة المكونة لمثلث (الولايات المتحدة، الصين واليابان)، لكن مستجدات ومتغيرات البيئة الأمنية الإقليمية والعالمية وجدت صداها في زعزعة تلك العلاقة، كما هو الحاصل في الآونة الأخيرة بفعل تأثيرات(فايروس كورونا)[٧٨] الذي أدخل العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة جديدة من التأزم وعدم الاستقرار وظهور مرحلة جديدة من التنافس بينهما.

وإتساقاً مع ما سبق، قامت الصين بخطوات متميزة في الدبلوماسية متعددة الأطراف، وتطوير التعاون مع منظمة جنوب شرق آسيا، فضلاً عن العمل على معالجة جميع مشاكلها مع الدول المجاورة بأسلوب ودي ودبلوماسي وهو ما يفسر لنا تطور علاقات الطرفين نحو الوفاق بإستمرار[٧٩]، وهو ما يتوافق مع الرؤية الصينية لدول المنطقة من كونها سهلة الإنقياد[٨٠] لدعم دورها الإقليمي.

المبحث الخامس: **مستقبل تفاعلات البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا**:

ستشهد البيئة الأمنية في المنطقة العديد من المحاولات لإعادة رسم مستقبل خريطة تفاعلاتها وفق إعتبارات مختلفة[٨١]، والتي إرتبطت بصورة أساسية بطبيعة توجهات كل من الدورين الأمريكي والصيني فيها، وهو ما سيُدخل هذه البيئة في مرحلة جديدة من أنماط العلاقات قوامها الهيمنة والتنافس وتنامي العمل المتعدد الأطراف، لذا يمكننا القول أن أبرز ملامح مستقبل البيئة الأمنية للمنطقة هي:

١- ستكون هناك العديد من الترتيبات المختلفة (الثنائية، الثلاثية والمتعددة الأطراف سواء كانت رسمية أو غير رسمية)، وهو ما أضفى على طبيعة التفاعلات

بين الدول المكونة لها أهمية خاصة من حيث كونها بيئة متعددة الفاعلين، ويتوقع لها ان تكون هي الأساس لبيئة أمن المنطقة في المدة المقبلة[٨٢].

٢- البيئة الأمنية للمنطقة ستتميز بعدد من الخصائص نتيجة توجهات القوى الفاعلة في تبني أنماط من العلاقات المختلفة أبرزها:

أ. هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على التحالفات الثنائية في عموم التفاعلات الأمنية للمنطقة والإقليم.

ب. ظهور آليات مؤقتة تهدف إلى معالجة القضايا الإستراتيجية (مثل المحادثات السداسية حول القضية النووية الكورية).

ت. تبني آليات الشراكة الإستراتيجية الثنائية لإعادة ترتيب أدوار القوى الفاعلة في المنطقة من خلال التعاون في مجالات محددة.

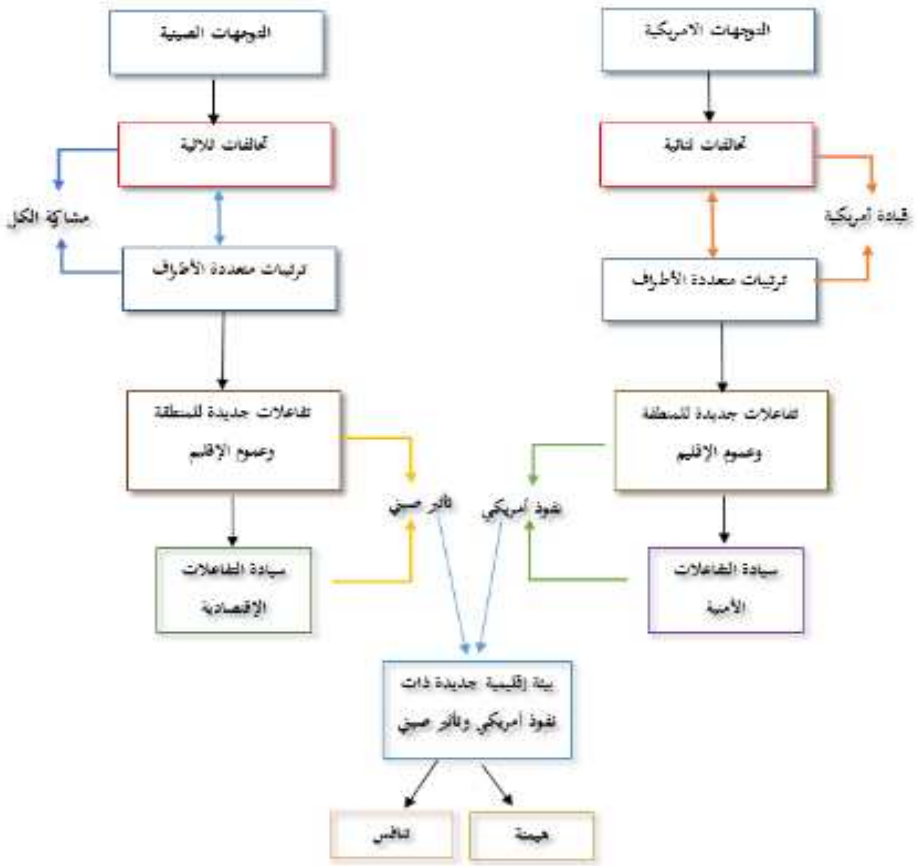
ث. تبني دول المنطقة لمؤتمرات القمة المتعددة الأطراف والمنتديات الأمنية الدورية لمناقشة القضايا ذات الصلة بإثارة التوتر وعدم الاستقرار في تفاعلاتهم المختلفة، حتى ان البعض يريد لهذه الآليات ان تكون المنطلق لبناء نظام أمني جديد للمنطقة[٨٣].

ج. ستتميز التفاعلات بين القوى الكبرى في المنطقة بغلبة نمط العلاقات التنافسية والهيمنة على باقي التفاعلات الأخرى بسبب من توجهات الدورين الصيني والأمريكي الرامية الى تعزيز دور كل منهما في تلك التفاعلات، وهو ما سيكون له الأثر الكبير في صياغة ملامح بيئة المنطقة للمدة المقبلة.

٣- تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على التحالفات الثنائية كأساس لعملها في المنطقة، وهو ما تعدَه حجر الزاوية لإعادة صياغة البيئة الأمنية للمنطقة[٨٤]، بينما تعمد الصين الى رفض فكرة التحالفات الثنائية وتؤكد على محورية التحالفات الثلاثية في رسم طبيعة تلك البيئة وما تتضمنه من تفاعلات مختلفة، إلى جانب تبني العمل المتعدد الأطراف القائم على العلاقات الثلاثية وسيادة العمل الإقتصادي في توجهها نحو هذه البيئة وبما يسمح ببناء أنماط جديدة من التفاعلات القائمة على المشاركة بين معظم القوى الفاعلة وغيرها من الدول كما هو مبين في **(الشكل رقم ٦)**، وتتميز البيئة

الأمنية هنا بالسعي الأمريكي لقيادة التحالفات الثنائية والترتيبات المتعددة الأطراف وصولاً لإعادة صياغة تفاعلاتها بما يسمح ببناء بيئة جديدة تتميز بسيادة نفوذها على باقي القوى الأخرى، وهو ما كان الأساس في إعادة رسم توجهاتها تجاه المنطقة[٨٥]، ومن ثم فإن الآراء التي تفيد بسعي الدور الأمريكي لبناء تحالفات إقليمية جديدة مناوئة للصين وتعزيز العلاقة مع (اليابان وكوريا الجنوبية والهند وتايوان)[٨٦] مع إمكانية بناء تحالف بينهم هو أمرٌ يقترب من الصحة.

شكل (رقم ٦) مميزات التوجهات الامريكية والصينية



(الشكل من عمل الباحث)

٤- إن لطبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة والصين التأثير الكبير في صياغة ملامح مستقبل البيئة الأمنية للمنطقة، خاصةً فيما إذا كانت الولايات المتحدة ستقرر إن كانت ستنظر للصعود الصيني كتهديد وجودي لها، ومن ثم سيتوجب عليها عرقلته بشتى الوسائل المتاحة، أو القبول بالصين كقوة رئيسية[٨٧] في توازنات المنطقة، وهنا فنحن نعتقد ان الرؤية الأمريكية للصين تتمحور حول الإحتواء والمشاركة[٨٨] في آن معًا، فبينما تدعم الديناميات الإقتصادية والسياسية منطق المشاركة بينهما، فإن الديناميات العسكرية التي يتبناها الدور الأمريكي في المنطقة تحقق منطق الإحتواء والردع[٨٩] بما لا يؤثر على موازين القوى الراهنة، لاسيما وأن الخيارات الإستراتيجية التي ستتخذها كل منهما بشأن مجالات التنافس بينهما لن تساهم بشكل كبير في تشكيل ملامح البيئة الأمنية للمنطقة في المرحلة المقبلة فحسب، بل وتشكيل الإطار العام للنظام الدولي للمدة المقبلة كذلك، لذا نحن نعتقد هنا أن التوجهات الأمريكية أنما هي في حقيقتها عودة لسياسات الإحتواء من خلال النهج المتعدد الأطراف.

٥- ستكون هناك الكثير من التوجهات المستقبلية للقوى الفاعلة للسعي للتنسيق الفعال بين الترتيبات الأمنية المختلفة، بدلاً من بناء مؤسسة أو آلية واحدة للعمل الإقليمي خدمةً لتوجهاتهم ذات الصلة بمصالحهم، كما هو الحال مع تعزيز التوجهات الصينية لمساعيها في دعم دور منظمة شنغهاي لمواجهة المد والنفوذ الأمريكي في عموم المنطقة[٩٠].

٦- الدور الأمريكي في المنطقة سيكون هو الأبرز بسبب تحالفاته التقليدية مع اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وغيرها من الدول، وإلى جانبه هناك الدور الصيني المتزايد في تأثيره والمعتمد على التأثير السياسي وقوته الإقتصادية مما سيترتب معه المنافسة على الهيمنة بينهم في الشؤون الأمنية للمنطقة، وهو ما سيتفاعل مع محدودية فعالية أدوار القوى الأخرى الراغبة في تأدية أدوار الى جانب القوى الكبرى في معادلة التفاعلات الإقليمية.

٧- طبيعة التفاعلات الراهنة في البيئة الأمنية للمنطقة تشهد وجود مسارين متوازيين في توجهات تفاعلات القوى الكبرى، إذ تسعى هذه القوى الى تعزيز العمل المتعدد الأطراف وإستثماره لصالحها، جنباً الى جنب تمتين تحالفاتها (الثنائية والثلاثية) الرامية إلى تشكيل المحاور الإستراتيجية لتفاعلات عموم مكونات البيئة الأمنية، سبيلاً للحفاظ على التوازن الإستراتيجي في المنطقة وعدم ميله الى أحد المحاور دون الآخر، وهو ما يجد صداه في سياسات التنافس والهيمنة بين تلك القوى.

٨- الطموح الصيني بالدور الفعال، وسعيها لتعزيز قواتها العسكرية بشكلٍ متزايد، ومحاولتها للحد من فعالية الدور الأمريكي وتحالفاته في المنطقة، فضلاً عن وجود عدد من القضايا الشائكة بينهما كلها ستكون عوامل مهمة في تقرير التوجهات الصينية للمرحلة المقبلة[٩١]، والتي ستنسجم مع تبنيها دعم الترتيبات المتعددة الأطراف لمواجهة التحديات الأمنية[٩٢] الموجودة في البيئة المحيطة، وهو ما سيكون له التأثير الكبير في صياغة أنماط جديدة من العلاقات بين القوى الكبرى لا تنحصر ضمن إطار الهيمنة والتنافس فحسب، بل ويتعداه الأمر في بناء توجهات جديدة لباقي القوى كذلك سبيلاً للتوافق مع سياسات القوى الكبرى في سبيل بناء بيئة أمنية مستقرة لإستمرار تطورها الاقتصادي ومنافسة باقي القوى الفاعلة على النفوذ في المنطقة وتثبيت مكانتها المتنامية إقليمياً على المدى البعيد[٩٣].

٩- طبيعة المخاوف المترتبة على حالة الشك وعدم اليقين من طبيعة أدوار القوى الكبرى في عموم التفاعلات الإقليمية ترتبط بشأن الأدوار المحتملة للدورين الأمريكي والصيني[٩٤] في الترتيبات المتعددة الأطراف، خاصةً وأن هناك آراء ترى بأن مستقبل النظام الإقليمي لشرق آسيا[٩٥] سيتشكل من خلال التفاعلات بين الآسيان والصين والولايات المتحدة، وهو ما يضفي الأهمية المتزايدة على نمط وطبيعة توجهات العلاقة الأمريكية – الصينية.

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية تنتابها الهواجس حول الكيفية التي قد تختار بها الدول الآسيوية الإستجابة لتأثير دور الصين الإقتصادي والدبلوماسي المتنامي في المنطقة،

بدءاً من التوقيع على تحالف (**الآسيان+٣**) عام ٢٠٠٧[٩٦]، وطرحها لمبادرة الحزام وطريق الحرير عام ٢٠١٣ [٩٧]، وتوقيعها مع رابطة دول الآسيان لإتفاقية بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم[٩٨]، وإنشاءها البنك الآسيوي للبنية التحتية والإستثمار (AIIB) عام ٢٠١٤، وتعزيز علاقات الطرفين التجارية والإقتصادية بين الجانبين التي وصلت إلى ٤٧٩.٤ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٨ بما يمثل ١٧.١ بالمئة من إجمالي تجارة البضائع في دول آسيان[٩٩]، كل هذا إنعكس في الرغبة الأمريكية بتعزيز تحالفاتها الثنائية مع بعض حلفائها، وهو ما قد يمكن ان يحمل في طياته عوامل عدم الإستقرار الإقليمي وتنامي سياسة التحالفات والتوازنات لغير صالح دول المنطقة.

الصين من جانبها تمتلكها الشكوك حول مستقبل التوجهات الأمريكية الرامية الى إحتواء تأثيرها المتزايد في المنطقة، وتوجه بعض القوى الآسيوية نحو الولايات المتحدة خوفاً من الدور الصيني المتنامي، وقد يؤدي هذا على وفق وجهة النظر الصينية الى التأثير على سياسة عدم الإنحياز التقليدية لرابطة الآسيان ما قد ينعكس على مكانتهم في خريطة التفاعلات الإقليمية المتعددة الأطراف، وتعزيز الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تقودها الولايات المتحدة وبالتالي العزلة الإقليمية للصين، وهو ما سيجد صداه في بيئة أمنية جديدة في كل صفاتها، وتحمل في طياتها عوامل الشك وعدم اليقين والإستقرار.

١٠- إن طبيعة التدهور الذي تشهده العلاقات الأمريكية-الصينية الحالية، بسبب جائحة (كوفيد-١٩)، والإنتقادات المتبادلة بين مسئولي البلدين بشأنها؛ إنعكس في ظهور العديد من التساؤلات حول مستقبل المنطقة في ظل التنافس الأمريكي-الصيني[١٠٠]، وهو ما يدفعنا للقول بأن الخيارات الإستراتيجية التي ستتخذها كل منهما بشأن مجالات التنافس بينهما ستجد صداها في صياغة الملامح الأساسية لمستقبل تفاعلات البيئة الأمنية للمنطقة.

الخاتمة:

إمتازت البيئة الأمنية لمنطقة شمال شرق آسيا بالتعقيد الشديد، كونها المنطقة الوحيدة في العالم التي تضم في تفاعلاتها معظم القوى الكبرى المكونة لخريطة التفاعلات الدولية، وهو ما لم يجعل من عموم مكونات المنطقة تتأثر بطبيعة أدوار تلك القوى الفاعلة وما تضمنته من (سياسات، أهداف، ومصالح مختلفة) فحسب، بل وألقت بضلالها على خريطة التفاعلات الدولية كذلك.

إقترنت البيئة الأمنية للمنطقة بوجود العديد من المتغيرات التي إنعكست بصورة جوهرية على نمط وطبيعة العلاقات القائمة بين القوى الفاعلة التي تتواجد فيها وهو ما جعل منها ساحة لتضارب السياسات المختلفة الرامية الى بسط النفوذ والهيمنة والتأثير وصولاً الى الزعامة وإدارة التوازنات بما يخدم مصالحها من خلال التحالفات والتآلفات والإتفاقيات المختلفة.

تبني الولايات المتحدة لهدف (قيادة قضايا المنطقة المختلفة لتعزيز دورها) وصفه البعض بأنه دعوة صريحة للزعامة الإقليمية والتفرد بشؤونها، وإدارة تفاعلاتها بما يخدم مصالحها، وهو ما يتزامن مع مخاوف أمريكية من تزعم الصين للترتيبات الإقليمية وتوسيع شراكتها مع الآسيان، ما دفع بالصين الى مواجهة هذه السياسة من خلال تعزيز دورها في المنطقة مع كل من(الهند وروسيا الإتحادية) ، وتنمية علاقاتها مع المنظمات المتعددة الأطراف (رابطة الآسيان ومنتداها الإقليمي)، ما أدخل المنطقة في حالة من التنافس على الهيمنة الإقليمية بين القوى الكبرى على تفاعلات المنطقة، والذي عد من أبرز سمات البيئة الأمنية في وقتنا الراهن، خاصة التنافس (الأمريكي– الروسي) و (الأمريكي – الصيني).

كان لطبيعة التوجهات الامريكية والصينية الأثر الكبير في صياغة تفاعلات بيئة المنطقة على وفق الصورة التي هي عليها في الوقت الراهن، إذ كان للرؤى التي تبنتها كل من الدولتين حول قضايا ومشاكل المنطقة وأدوار باقي القوى الأخرى العامل الأساس في صياغة تفاعلات جديدة ليس في المنطقة وحسب، بل وعموم الإقليم كذلك،

ما جعل تفاعلات البيئة الأمنية الراهنة لمنطقة شمال شرق آسيا تشهد نفوذاً امريكياً متزايداً يصاحبه قبولاً إقليمياً لتأدية دور يتراوح ما بين الموازن إلى المهيمن على تلك التفاعلات وخاصة فيما يتعلق بإدارة طبيعة العلاقة مع باقي القوى الفاعلة الأخرى في المنطقة، وهو ما يتزامن مع الدور الصيني ذو التأثير الذي لا يمكن نكرانه في صلب تفاعلات هذه البيئة، وهو ما وجد صداه بأن تكون ملامح البيئة الأمنية للمنطقة إنعكاساً لتوجهات الدورين الأمريكي والصيني.

الهوامش:

(١) تضم المنطقة كل من (الصين، اليابان، الكوريتين، روسيا الإتحادية) والمناطق المحيطة بها، ينظر في ذلك:

- Zhao Kejin, Northeast Asia in Transformation: The Future of the Region and the Role of the United States, Insight and Analysis, (California, The Asia Foundation), October 26, 2016, P.1.

(2) Li Kaisheng, Future Security Architecture in Asia: Concert of Regimes and the Role of Sino-American Interactions, China Quarterly of International Strategic Studies, 2015, Vol. 1, No.4,P.554.

(٣) إتفقت الآراء بأن كل من الولايات المتحدة، الصين، اليابان، وروسيا هي القوى الأكثر فاعلية في شؤون المنطقة، لجملة من الخصائص والمميزات (القدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية)، إلى جانب الوعي الإقليمي السائد على أن أمن المنطقة وإستقرارها لا يمكن أن يتحقق ما لم يتم الإعتماد على هذه القوى، أنظر في ذلك :

- Chu Shulong, A Mechanism to Stabilize U.S.-China-Japan Trilateral Relations in Asia, (Washington, DC, The Brookings Institution), January 2008,p.2.

(4) Roger Cliff, a New U.S. Strategy for the Indo-Pacific, NBR special report No.86, (Seattle, the national bureau of asian research), June 2020,P.9.

(5) Xenia Wickett, John Nilsson-Wright and Tim Summers, The Asia-Pacific Power Balance Beyond the US–China Narrative, Research Paper (Chatham House, the Royal Institute of International Affairs),2015,P.19.

(٦) أحمد أبراهيم محمود ، التحولات الأستراتيجية وأشكالية الصراع والأمن في جنوب شرق آسيا ، مجلة السياسية الدولية ، (القاهرة، مركز الدراسات الإسترتيجية)، العدد ١١٨أكتوبر ١٩٩٤، ص٢٢٢.

(٧) برق اللاح دومي، توازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا في ظل السلاح النووي الكوري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، (جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، ٢٠١٨، ص. ١٨.

(8) Chang Moon– Sug, Expansion of Japan's security, Military Roles, and its Influence on Northeast Asia, East Asian Review. Vol. 10,No.2, 2007, PP. 66–67

(9) Li Kaisheng, Future Security Architecture in Asia, op.cit,pp11–16.

)10 (Graeme Dobell, Asia's balance of power: Big Fact and Top Trend, 3 Jun 2015|

https://www.aspistrategist.org.au/asias–balance–of–power–big–fact–and–top–trend/

(١١) أحمد أبراهيم محمود ، مصادر جديدة للصراع في اسيا في أبراهيم نافع (محرر)، ما الذي يجري في آسيا ،(القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر)، ١٩٩٨، ص٢٥١.

* سيتم تفصيل هذا الموضوع لاحقاً عند بيان توجهات كل من الدولتين في المنطقة.

(12) David Dickens, Lessening the Desire From War: the Asian Regional Forum and making of Asia– Pacific Security, Working Paper, 11/ 1998 (Victoria University of Wellington, Center for Strategic Studies) , P.5.

(13) Brian L. Job , Bilateralism and Multilateralism: Achieving the Right Balance in Security Relations, in: Frances Omori and Mary A. Summerville(ed), Strenght Throught Cooperation : Military Forces in the Asia–Pacific Region, (Institute for National Strategic Studies, National Defense University), 2002, p.6

)14(Emilee Wu, U.S. Multilateral Relationship With Asia––Pacific, in Sarah Stewart and Brent Reininger(ED), Assessing the Obama Administration's Pivot to Asia, (J ackson School of International Studies, University of Washington), task Force, 2016, P. 10, and P.122.

(١٥) سرمد زكي الجادر وفينوس غالب، الإنعكاسات المستقبلية للترتيبات الإقليمية في إقليم جنوب شرق آسيا على الهيمنة الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية)، العدد ٤٣-٤٤، ٢٠١٦، ص.٤.

(١٦) وإن كانت هناك بعض الآراء ترى بوجود عوامل لعدم إستقرار العلاقة الصينية الهندية التي قد تدفع بالعلاقة بينهما إلى حافة الهاوية، ينظر في ذلك:

- Neha Dewan, India-China standoff: From precarious peace to the point of no return, Insights, 27 Jul 2020.

http://trendsresearch.org/insight/india-china-standoff-from-precarious-peace-to-the-point-of-no-return/

)17(Ralph A. Cossa, Brad Glosserman, Michael A. McDevitt, Nirav Patel, James Przystup, Brad Roberts , The United States and the Asia-Pacific Region: Security Strategy for the Obama Administration, (Washington, DC , Center for a New American Security), 2009,P.53.

(18) Asean and Major Powers: Japan and china ، A Changing Balance of Power ، in Jorn Dosch / Manfred Mols (Eds) International Relations in the Asia – Pacific ، New Patterns of Interests ، Power and Cooperation (Munster – New York,2000), P. 172.

(19) Elena Atanassova-Cornelis, Northeast Asia's Evolving Security Order: Power Politics, Trust Building and the Role of the EU, IAI Working Papers, Vol. 17 , No.04, January 2017, PP.2-3.

* المقصود بهما أن دول الاقليم قد امتلكت الحرية والعمل في حركتها الاقليمية، بعد ان كانت مقيدة ضمن اطار الصراع بين القوتين العظيمين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أبان الحرب الباردة، أذ أن مقتضيات ذلك الصراع حتم عليها العديد من القيود في علاقاتها الاقليمية، الامر الذي وجد صداه في علاقات محدودة لدول الاقليم كافة مع غيرها من الدول التي تشاطرها النهج السياسي فعلى سبيل المثال لم تتطور علاقات دول رابطة جنوب شرق آسيا مع الصين او الاتحاد السوفيتي او فيتنام...الخ، بسبب من قيود تلك الحرب ، والحال نفسه ينطبق على باقي الدول، وهو ما انتفى مع انتهاء تلك الحرب وبدء مرحلة جديدة من العلاقات الاقليمية التي انعكست في تطبيع العديد من العلاقات، ينظر في ذلك:

- Matthew Evangelista and Judith Reppy, (eds), The United States and Asian Security, Occasional Paper #26, Cornell University Peace Studies Program, Peace Studies Program, Cornell University, May 2002, pp 37-53.

(20) G.V.C.Naidu ، Multilateralism and Regional Security: Can The Asean Regional Forum Really Make a Difference? Issues، No.45. (East –West Center – Honolulu)، August 2000 ، P-2.

(21) Robert A. Manning, The Future of US Extended Deterrence in Asia to 2025, (Washington, DC, The Atlantic Council of the United States, The Brent Scowcroft Center on International Security), 2014,P.11.

(22) Egberink, Fenna and Frans-Paul van der Putten, ASEAN and strategic Rivalry among the Great Powers in Asia, Journal of current Southeast Asian Affairs, Vol.29,No.3,P.133.

(23) Stephen F. Burgess, THE Changing Balance of Power in the Asia Pacific Region and Optimum US Deffense Strategy and US Air Force Strategy Posture, INSS Research Paper, (Colorado, The United States Air Force Institute for National Security Studies), 2016, P.17.

(24) Zhang Zhexin, China's Pursuit of a New Asia-Pacific Security Architecture: Underlying Rationale, Ongoing Actions, and Future Prospects, China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 1, No. 4, 2015, P.575.

)25(Shin-wha Lee and Bo Ram Kwon, The Pursuit of Northeast Asian Multilateral Security Cooperation in an Emerging Global Order, The Korean Journal of International Studies, Vol.13, No.2, August 2015, P.356.

(26) Ashley Townshend, America First: US Asia Policy Under President Trump, (Sydney, The University of Sydney, The United States Studies Centre), March 2017, P.13.

(27) Zhang Zhexin, China's Pursuit….,op.cit,P.586.

(28) Sheldon W. Simon ، Managing Security Challenges in South East Asia , NBR Analysis ، Vol. 13 ، No. 4 ، July 2002 , P .15

(29) Wang Lina and Zhai Kun, China's Policy Shifts on Southeast Asia: To Build a "Community of Common Destiny, China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 2, No. 1,2016, PP 82-85.

* بحر جنوب الصين هو بحر هامشي متجزئ من المحيط الهادي ، يشمل المنطقة من سنغافورة و مضيق ملقة إلى مضيق تايوان، ومساحته تقارب ٣٥٠٠٠٠٠ كم٢، وهو يقع جنوب البر الصيني إلرئيسي، متضمنا جزيرة تايوان شرقاً وغرب الفلبين وشرق شبه الجزيرة الماليزية و سوماترا، وصولا إلى مضيق ملقة غرباً، وتأتي أهمية هذا البحر نتيجة عبور ثلث الشحنات البحرية العالمية بمياهه، فضلاً عن مرور تجارة بحرية عبره يبلغ حجمها خمسة تريليونات دولار سنوياً،كذلك يُعتقد أنه يحتوي على إحتياطات كبيرة من النفط و الغاز الطبيعي تقدر بـ ١٠٥-٢١٣ مليار برميل من النفط ، ينظر في ذلك:-

- عبد المالك حطاب و إبراهيم مشعالي، الصعود البحري الصيني وتأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا، مجلة المعيار، المجلد ٢٣، العدد ٤٦، ٢٠١٩، ص، ٧٣٦.

(٣٠) عبد المالك حطاب و إبراهيم مشعالي، المنافسة الإستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد ٣، كانون الأول ٢٠١٩، ص ص ، ٧٥٢ – ٧٥٤.

)31(Evan S. Medeiros, The Changing Fundamentals of US-China Relations, Washington Quarterly ,Vol.42, No3, Fall 2019,PP.96-97.

(32) Tomohiko Satake, The US-Japan Alliance Amid Uncertainty, in; East Asian Strategic Review 2019, (Tokyo, The National Institute For Deffense Studies), 2019,P.227.

(33) Amitav Acharya, Power Shift or Paradigm Shift? China's Rise and Asia's Emerging Security Order, International Studies Quarterly , Vol. 58, 2014, P.170.

(34) Rizal Sukma , Indonesia and the Emerging Sino-US Rivalry in Southeast Asia, in; Nicholas Kitchen (Ed), The New Geopolitics of Southeast Asia, Special Report SR015, November 2012, P.43.

(35) Sheila A. Smith, Uncertainty Among U.S. Allies in Northeast Asia, Expert Brief, (Washington D.C, Council on Foreign Relations), May8, 2017, p.6.

(36) Bumjoon Kwon and Kyu Young LEE, The Structural Sources of Security Tension in Northeast Asia: Reconciliation Dynamics and the Effects of the Security-Status Dilemma, The Korean Journal of International Studies Vol.15, No.3, December 2017, P473.

)37(Tomohiko Satake, The US-Japan Alliance Amid Uncertainty, in; East Asian Strategic Review 2019, op.cit,p.3.

(38) Derek J. Mitchell, U.S. Security Strategy for the Asia-Pacific Region, Asian Affairs, Vol. 28, No. 3 (Fall, 2001), PP. 162-163.

)39(Richard C. Bush, United States Policy towards Northeast Asia, SERI Quarterly, (Seoul, Samsung Eonomic Research Institute), Tuesday, May 7, 2013, P.41.

(٤٠) أنظر في ذلك:

- Yang Jiemian, Managing China-U.S. Relations in the Trump Era; Approaches and Policies, China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 3, No. 3, 2017, PP.370-373

(41) Huaigao Qi, China-U.S. Institutional Balancing in the Asia-Pacific and Its Implications to China's Foreign Policy Choices, Asian Journal of International Studies Vol. 24, No.1, June 2019, p.11.

(42) Yana Zuo, The U.S. Global Strategy and Its Taiwan Policy, China Review,Vol. 18, No. 3, August 2018,PP. 154-160.

(43) Martin L. Lasater, Peter kien- hong yu, Kuangming Hsu, Robyn Lim, Taiwan's security in the post- Deng Xiaoping Era, Frankcass publishers, London- United Kingdom, 2000, p.39.

(44) Darren E.Rice, Missile Defense for Taiwan: Implications for U.S. Security Interests in East Asia, September 2003, p. 8.

)45(Alan D. Romberg, "U.S. Strategic Interests in Northeast Asia: 2009 and Beyond", Policy Paper, (Washington D.C, The Henry L. Stimson Center), July 12, 2007, P.4.

)46(Ben Dolven and Bruce Vaughn, Indo-Pacific Strategies of U.S. Allies and Partners: Issues for Congress, Congressional Research Service, January 30, 2020,P.2.

(47) Elena Atanassova-Cornelis, Op.Cit, P.5.

(48) Richard Fontaine, Patrick Cronin, Mira Rapp-Hooper, and Harry Krejsa, Networking Asian Security; An Integrated Approach to Order in the Pacific, (Washington D.C, Center for a New American Security),2017, PP.17-33.

(49) Zhu Chenghgu, United States East Asian Regional Security Futures: Positives, Developments and Negative Factors. (Fudan University, Center for American Studies), 2003, p.4.

)50(Chris Mills, The United States' Asia-Pacific Policy and the Rise of the Dragon, Indo-Pacific Strategic Papers (Australian Defence College, the Centre for Defence Research),2014,P.4.

)51(Seth Cropsey, The Rebalance to Asia: What Are Its Security Aims and What Is Required of U.S. Policy? (Washington: Hudson Institute), June 2014

(52) Emilee Wu, U.S. Multilateral Relationship…, op.cit,pp.33-34.

(٥٣) يُنظر في ذلك:

- Eugene Gholz, Benjamin Friedman & Enea Gjoza, Defensive Defense: A Better Way to Protect US Allies in Asia, The Washington Quarterly, Vol.42, No.4, Winter 2020,PP. 178-184.

)54(Sebastian Harnisch and Gordon Friedrichs, Alliances Rebalanced? The Social Meaning of the U.S. Pivot and Allies' Responses in Northeast Asia, The Korean Journal of International Studies, Vol.15, No.1, April 2017, P7.

(٥٥) أمينة فلاح، مكانة القوة الذكية في المدرك الإستراتيجي: إستراتيجية إعادة التوازن نموذجاً، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد ٩، العدد ٢، حزيران ٢٠٢٠، ص ص، ١٣٦ – ١٣٩.

)56(Michael Raska, Strategic Competition and Future Conflicts in the Indo-Pacific Region, Journal of Indo-Pacific Affairs Summer 2019, P.87.

)57 (Huaigao Qi, China-U.S. …., op.cit, p.13.

(58) Ok. Nim Shurg، Security Mutualism: Investing Stakes in a Prosperous and Stable Northeast Asia، CNAPS Working Paper، Vol. 2، No. 1، 2001، p- 8.

(59) Huaiga Qi, China –U.S. Institutional Balancing in the Asia-Pacific and Its Implications to China's Foreign Policy Choiceso, Asian Journal of International Studies Vol. 24, No.1, June 2019, P.13.

(60) Ely Ratner(Ed), Rising to the China Challenge Renewing American Competitiveness in the Indo-Pacific, (Washington, Center for a New American Security), 2019,p.2.

* ضمن مسعاها لصياغة بيئة أمنية جديدة، عمدت الولايات المتحدة الى تبني آراء تمثلت بإنشاء ما سمي بـ" التجمعات الأمنية" التي تقوم على فكرة تشجيع الجهود الجماعية في حل المشاكل والنزاعات الأقليمية، ومساهمة القوات العسكرية وباقي الأدوات الضرورية في المساعدة بحفظ الأمن والسلم، والعمليات الانسانية ودعم الحلول الدبلوماسية لما يعتري المنطقة من قضايا. وطبقاً لهذه الفكرة ، فأن هذه التجمعات الأمنية قد تكون على شكل (تحالفات ثنائية، معاهدات، اتفاقيات، المساهمة في منظمات غير عسكرية، تجمع عدد من الدول على وفق إعتبارات معينة)، ويمكن ان تخضع هذه التجمعات للتنسيق السياسي والتعاون العسكري سبيلاً لتطوير التنمية السلمية في البيئة الأمنية، وسيكون للولايات المتحدة الدور الأساس في بلورة ودعم وتطوير مثل هذه التجمعات، ينظر في ذلك:-

- Kyung Hwan Cho, Feasibility of Regional Security Framework in Northeast Asia, Journal for Peace and Nuclear Disarmament Vol. 3, No. 1, 2020, PP, 133 – 139.

)61 (John Nilsson-Wright, Creative Minilateralism in a Changing Asia Opportunities for Security Convergence and Cooperation Between Australia, India and Japan, Research Paper, Asia Programme, (Chatham House, The Royale Institute of International Affairs), July 2017, PP, 17 – 20.

(62) Peter Rudolf, The Sino-American World Conflict, in: Barbara Lippert and Volker Perthes (eds.), Strategic Rivalry between United States and China: Causes, Trajectories, and Implications for Europe, SWP Research Paper 4, (Berlin, German Institute for International and Security Affairs), April 2020,P.10.

)63 (Feng Zhang Is Southeast Asia Really Balancing against China?, The Washington Quarterly ,Vol. 41, Summer 2018, No. 3,P,191.

(64) Wang Hanggang, The Reshaping of Asias Security Order and a New Regional Security Structure, Discussion Paper, the 8th Berlin Conference on Asian Security, (Berlin, German Institute for International and Security Affairs), June 22-24, 2014.

(٦٥) ساعد رشيد، الترتيبات الأمنية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا الصين نموذجاً، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة محمد خيضر بيسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، ٢٠١٨،ص.١٢١.

(٦٦) خضير ابراهيم سلمان البدراني و عدنان خلف حميد، إستراتيجيّة "إعادة التوازن" الأمريكية في آسيا وأثرها على الصين، مجلة السياسة والدولية، (الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية)، العدد ٣٠، ٢٠١٦، ص.١٧٩.

(67) Sebastian Harnisch and Gordon Friedrichs, Alliances Rebalanced..., op.cit, P.14.

)68(G. John Ikenberry & Daniel H. Nexon, Hegemony Studies 3.0: The Dynamics of Hegemonic Orders, security studies, 2019, VOL. 28, NO. 3,P.414.

(٦٩) سمير حمياز، التعاون الروسي الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية: منظمة شنغهاي نموذجاً، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد ٩، العدد ٢، كانون الثاني ٢٠٢٠، ص, ١٦٥.

)70 (Joseph S. Nye Jr.Power and Interdependence with China, Washington Quarterly ,Vol.43, No1, spring 2020,P.19.

(٧١) محمد رياض، الولايات المتحدة في الميزان الجيوبولتيكي الغربي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية)، العدد ١٥٩ ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٢.

(72) Van Jackson Asian Security after US Hegemony: Spheres of Influence and the Third Wave of Regional Order, Open Forum, (Asia-Pacific Center for Security Studies/ Center for a New American Security), October 14,2016 ,P.8.

(73) U.S. pledges nearly $300 million security funding for Indo-Pacific region, AUGUST 4, 2018 / https://uk.reuters.com/article/uk-asean-singapore-usa-

security/us-pledges-nearly-300-million-security-funding-for-indo-pacific-region-idUKKBN1KP044

)74(Marvin Ott And Kenneth Ngo, An Emergent US Security Strategy in Southeast Asia, Asia Pacific Bulletin, (Washington, the East-West Center),No. 248, February 11, 2014,P.2.

(٧٥) فادي عبد الغني الأحمر، المعضلة الأمنية وأثرها في التنافس الصيني – الهندي ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد ٤، العدد ١، ٢٠٢٠، ص، ١٣٧.

(76) Denny Roy China Won't Achieve Regional Hegemony, Washington Quarterly , Vol.43, No1, spring 2020,P.101.

) 77(Lee Hsien Loong, "the Endangered Asian Century: America, China, and the Perils of Confrontation", Foreign Affairs, July/August 2020, Vol. 99, Issue 4, p51-64

)78(Bates Gill China's Global Influence: Post-COVID Prospects for Soft Power, The Washington Quarterly ,Vol.43, No2, Summer 2020, p.97.

(٧٩) إلهام قرباب و آسيا لبي، الصعود الصيني من المنظور النيوواقعي- مراجعة نقديّة -، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،(جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، كلية الحقوق – بودواو ، قسم العلوم السياسية)، ٢٠١٦، ص ص ٢٧-٢٨.

)80(Feng Zhang Is Southeast, op,cit.p.191.

(٨١) هنري كيسنجر ، النظام العالمي : تأملات حول طلائع الامم ومسار التاريخ ، ترجمة : فاضل جتكر ، (بيروت، دار الكتاب العربي)، ٢٠١٥، ص ١٣٠.

)82 (Xenia Wickett, John Nilsson-Wright and Tim Summers, op.cit, P.4.

)83 (Paul Evans, Searching for Cooperative Security 2.0; From Security Architecture to Security Order in the Asia Pacific, China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 1, No. 4, 2015, P.543.

)84(Dorothy Kim The Role of Multinational Corporations in the U.S. Pivot to Asia, in Sarah Stewart and Brent Reininger(ED), op.cit,pp.71-73.

(٨٥) كانت هناك الكثير من الآراء في مدى تمسك الدور الأمريكي بالآليات الثنائية والثلاثية والمتعددة الأطراف لبناء بيئة أمنية جديدة للمنطقة تراعي فيها مصالح ذلك الدور، أنظر في ذلك:

- Ashley Townshend, America First: US Asia Policy Under President Trump, (The United States Studies Centre, The University of Sydney), March 2017,PP.

)86(Ashley J. Tellis , The Return of U.S.-China Strategic Competition, in Ashley J. Tellis, Alison Szalwinski, and Michael Wills(Ed), U.S.-China competition for global influence, (Washington D.C, The National Bureau of Asian Research), 2019,PP.25-26.

(87) Lee Hsien Loong, "the Endangered Asian Century: America, China, and the Perils of Confrontation", Foreign Affairs, July/August 2020, Vol. 99, Issue 4, p51-64

(٨٨) عمر تاشبينار، الاستدارة الأميركية من الشرق الأوسط نحو منطقة آسيا الباسيفيك، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠٣، صيف ٢٠١٥، ص. ٩٥.

)89(Ashley Townshend, Brendan Thomas-Noone, Matilda Steward, "Averting Crisis: American Strategy, Military Spending and Collective Defence in the Indo-Pacific", The United States Studies Centre, 19 August 2019,P.7.

(٩٠) مشاور صيفي، روسيا والصين ومنظمة شنغهاي للتعاون: أي شراكة إستراتيجية؟، مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد ٨، العدد ٢، كانون الأول ٢٠١٧، ص، ٣٤.

)91(Seth Cropsey, The Rebalance to Asia: What Are Its Security Aims and What Is Required of U.S. Policy?, Briefing paper, (Washington, D.C, Hudson Institute), June 2014, PP.

(٩٢) زكريا بن إسماعيل، الإستراتيجية الأمنية الصينية في بحر الصين الجنوبي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية،(جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر)، العدد ١٤، حزيران ٢٠١٧، ص، ١٣٠.

(٩٣) إبتسام رمضاني و عبد اللطيف بوروبي، التنافس الإستراتيجي الصيني – الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد ١٣، حزيران ٢٠١٨، ص، ١٠٥.

(94) Elena Atanassova-Cornelis and Frans Paul van der Putten, Strategic Uncertainty and the Regional Security Order in East Asia, Nov 24 2015.

http://www.e-ir.info/2015/11/24/strategic-uncertainty-and-the-regional-security-order-in-east-asia/

)95 (Jiao Shixin, Keys to the Evolution of Regional Order in East Asia, April 25, 2016. http://chinaus-icas.org/materials/keys-evolution-regional-order-east-asia

)96(ASEAN Secretariat Information Paper, Overview of ASEAN Plus Three Cooperation, April 2020.

https://asean.org/asean/external-relations/asean-3/#db1e3b5aa33153cfb

(٩٧) يعرف المشروع رسميا بإسم "الحزام والطريق"، وهو مبادرة صينية قامت على أنقاض طريق الحرير القديم، ويهدف إلى ربط الصين بالعالم عبر إستثمار مليارات الدولارات في البنى التحتية على طول طريق الحرير الذي يربطها بالقارة الأوروبية، ليكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية، ويشمل ذلك بناء مرافئ وطرقات وسككا حديدية ومناطق صناعية، تسعى من خلاله الصين تسريع وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية، بما في ذلك آسيا وأوروبا وأفريقيا وأميركا الجنوبية والوسطى، يغطي المشروع ٦٦ دولة في ثلاث قارات، هي آسيا وأوروبا وأفريقيا، وينقسم إلى ثلاثة مستويات، تشمل مناطق محورية ومناطق للتوسع ومناطق فرعية، ويتضمن المشروع فرعين رئيسين: البري "حزام طريق الحرير الإقتصادي"، والبحري "طريق الحرير البحري"، للمزيد ينظر في ذلك:

- عدنان خلف حميد وهند زياد نافع، مبادرة الحزام والطريق: الأهداف والتحديات، مجلة تكريت للعلوم السياسية،(جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية)، العدد ١٩، ٢٠٢٠، ص ص ١٧٠ – ١٧٩.

(٩٨) خالفي علي و رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان ASEAN" نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ٦، ٢٠٠٩، ص.٨٣.

(٩٩) ينظر في ذلك:

http://arabic.news.cn/2019-09/10/c_138379230.htm

)100(Lee Hsien Loong, "the Endangered Asian Century: America, China, and the Perils of Confrontation", Foreign Affairs, July/August 2020, Vol. 99, Issue 4, p51-64.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

١- أحمد أبراهيم محمود ، مصادر جديدة للصراع في اسيا في أبراهيم نافع (محرر)، ما الذي يجري في آسيا ،(القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر)، ١٩٩٨.

٢- هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الامم ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت، دار الكتاب العربي)، ٢٠١٥.

ثانياً: الاطاريح والرسائل الجامعية:

١. إلهام قرباب و آسيا لبي، الصعود الصيني من المنظور النيوواقعي- مراجعة نقديّة -، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،(جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، كلية الحقوق – بودواو ، قسم العلوم السياسية)، ٢٠١٦.

ثالثاً: البحوث والدراسات

١- أحمد أبراهيم محمود ، التحولات الأستراتيجية وأشكالية الصراع والأمن في جنوب شرق آسيا ، مجلة السياسية الدولية ، (القاهرة، مركز الدراسات الإسترتيجية)، العدد ١١٨أكتوبر ١٩٩٤.

٢- برق اللاح دومي، توازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا في ظل السلاح النووي الكوري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، (جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، ٢٠١٨.

٣- سرمد زكي الجادر وفينوس غالب، الإنعكاسات المستقبلية للترتيبات الإقليمية في إقليم جنوب شرق آسيا على الهيمنة الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية)، العدد ٤٣-٤٤، ٢٠١٦.

٤- عبد المالك حطاب و إبراهيم مشعالي، الصعود البحري الصيني وتأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا، مجلة المعيار، المجلد ٢٣، العدد ٤٦، ٢٠١٩.

٥- عبد المالك حطاب و إبراهيم مشعالي، المنافسة الإستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد ٣، كانون الأول ٢٠١٩.

٦- أمينة فلاح، مكانة القوة الذكية في المدرك الإستراتيجي: إستراتيجية إعادة التوازن نموذجاً، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد ٩، العدد ٢، حزيران ٢٠٢٠.

٧- ساعد رشيد، الترتيبات الأمنية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا الصين نموذجاً، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة محمد خيضر بيسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، ٢٠١٨.

٨- خضير ابراهيم سلمان البدراني و عدنان خلف حميد، إستراتيجيّة "إعادة التوازن" الأمريكية في آسيا وأثرها على الصين، مجلة السياسة والدولية، (الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية)، العدد ٣٠، ٢٠١٦.

٩- سمير حمياز، التعاون الروسي الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية: منظمة شنغهاي نموذجاً، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد ٩، العدد ٢، كانون الثاني ٢٠٢٠.

١٠- محمد رياض، الولايات المتحدة في الميزان الجيوبولتيكي الغربي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية)، العدد ١٥٩، ٢٠٠٥.

١١- فادي عبد الغني الأحمر، المعضلة الأمنية وأثرها في التنافس الصيني – الهندي ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد ٤، العدد ١، ٢٠٢٠.

١٢- عمر تاشبينار، الإستدارة الأميركية من الشرق الأوسط نحو منطقة آسيا الباسيفيك، مجلة الدراسات الفلسطينية،عدد ١٠٣، صيف ٢٠١٥.

١٣- مشاور صيفي، روسيا والصين ومنظمة شنغهاي للتعاون: أي شراكة إستراتيجية؟، مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد ٨، العدد ٢، كانون الأول ٢٠١٧.

١٤- زكريا بن إسماعيل، الإستراتيجية الأمنية الصينية في بحر الصين الجنوبي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية،(جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر)، العدد ١٤، حزيران ٢٠١٧.

١٥- إبتسام رمضاني و عبد اللطيف بوروبي، التنافس الإستراتيجي الصيني – الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد ١٣، حزيران ٢٠١٨.

١٦- عدنان خلف حميد وهند زياد نافع، مبادرة الحزام والطريق: الأهداف والتحديات، مجلة تكريت للعلوم السياسية،(جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية)، العدد ١٩، ٢٠٢٠.

١٧- خالفي علي و رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان ASEAN" نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ٦، ٢٠٠٩.

List of Sources and reference:

A- Books:

1-Ashley J. Tellis, Alison Szalwinski, and Michael Wills(Ed), U.S.-China competition for global influence, (Washington D.C, The National Bureau of Asian Research), 2019.

2-Ashley Townshend, Brendan Thomas-Noone, Matilda Steward, "Averting Crisis: American Strategy, Military Spending and Collective Defence in the Indo-Pacific", The United States Studies Centre, 19 August 2019

3-Ashley Townshend, America First: US Asia Policy Under President Trump, (Sydney, The University of Sydney, The United States Studies Centre), March 2017

4-Chu Shulong, A Mechanism to Stabilize U.S.-China-Japan Trilateral Relations in Asia, (Washington, DC, The Brookings Institution), January 2008.

5-Emilee Wu, U.S. Multilateral Relationship With Asia--Pacific, in Sarah Stewart and Brent Reininger(ED), Assessing the Obama Administration's Pivot to Asia,
(J ackson School of International Studies, University of Washington), task Force, 2016.

6-Frances Omori and Mary A. Summerville(ed), Strenght Throught Cooperation : Military Forces in the Asia-Pacific Region, (Institute for National Strategic Studies, National Defense University), 2002

7-Jorn Dosch / Manfred Mols (Eds) International Relations in the Asia – Pacific ، New Patterns of Interests ، Power and Cooperation (Munster – New York,2000).

8-Martin L. Lasater, Peter kien- hong yu, Kuangming Hsu, Robyn Lim, Taiwan's security in the post- Deng Xiaoping Era, (Frankcass publishers, London- United Kingdom), 2000.

9-Ralph A. Cossa, Brad Glosserman, Michael A. McDevitt, Nirav Patel, James Przystup, Brad Roberts , The United States and the Asia-Pacific Region: Security Strategy for the Obama Administration, (Washington, DC , Center for a New American Security), 2009.

10-Ralph A. Cossa, Brad Glosserman, Michael A. McDevitt, Nirav Patel, James Przystup, Brad Roberts , The United States and the Asia-Pacific Region: Security Strategy for the Obama Administration, (Washington, DC , Center for a New American Security), 2009.

11-Seth Cropsey, The Rebalance to Asia: What Are Its Security Aims and What Is Required of U.S. Policy? (Washington: Hudson Institute), June 2014.

12-Zhu Chenghgu, United States East Asian Regional Security Futures: Positives, Developments and Negative Factors. (Fudan University, Center for American Studies), 2003.

B. Periodic:

1- Zhao Kejin, Northeast Asia in Transformation: The Future of the Region and the Role of the United States, Insight and Analysis, (California, The Asia Foundation), October 26, 2016.

2- Li Kaisheng, Future Security Architecture in Asia: Concert of Regimes and the Role of Sino-American Interactions, China Quarterly of International Strategic Studies, 2015, Vol. 1, No.4.

3- Roger Cliff, a New U.S. Strategy for the Indo-Pacific, NBR special report No.86, (Seattle, the national bureau of asian research), June 2020.

4- Xenia Wickett, John Nilsson-Wright and Tim Summers, The Asia-Pacific Power Balance Beyond the US–China Narrative, Research Paper (Chatham House, the Royal Institute of International Affairs),2015.

5- Chang Moon– Sug, Expansion of Japan's security, Military Roles, and its Influence on Northeast Asia, East Asian Review. Vol. 10,No.2, 2007, PP. 66-67

6- David Dickens, Lessening the Desire From War: the Asian Regional Forum and making of Asia- Pacific Security, Working Paper, 11/ 1998 (Victoria University of Wellington, Center for Strategic Studies) , P.5.

7-Elena Atanassova-Cornelis, Northeast Asia's Evolving Security Order: Power Politics, Trust Building and the Role of the EU, IAI Working Papers, Vol.17, No.04, January 2017.

8-Matthew Evangelista and Judith Reppy, (eds), The United States and Asian Security, Occasional Paper #26, Cornell University Peace Studies Program, Peace Studies Program, Cornell University, May 2002.

9-G.V.C.Naidu ، Multilateralism and Regional Security: Can The Asean Regional Forum Really Make a Difference? Issues، No.45. (East –West Center – Honolulu)، August 2000.

10-Robert A. Manning, The Future of US Extended Deterrence in Asia to 2025, (Washington, DC, The Atlantic Council of the United States, The Brent Scowcroft Center on International Security), 2014.

11-Egberink, Fenna and Frans-Paul van der Putten, ASEAN and strategic Rivalry among the Great Powers in Asia, Journal of current Southeast Asian Affairs, Vol.29,No.3.

12-Stephen F. Burgess, THE Changing Balance of Power in the Asia Pacific Region and Optimum US Deffense Strategy and US Air Force Strategy Posture, INSS Research Paper, (Colorado, The United States Air Force Institute for National Security Studies), 2016.

13-Zhang Zhexin, China's Pursuit of a New Asia-Pacific Security Architecture: Underlying Rationale, Ongoing Actions, and Future Prospects, China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 1, No. 4, 2015.

14-Shin-wha Lee and Bo Ram Kwon, The Pursuit of Northeast Asian Multilateral -Security Cooperation in an Emerging Global Order, The Korean Journal of International Studies, Vol.13, No.2, August 2015.

15- Sheldon W. Simon ، Managing Security Challenges in South East Asia , NBR Analysis ، Vol. 13 ، No. 4 ، July 2002.

16- Wang Lina and Zhai Kun, China's Policy Shifts on Southeast Asia: To Build a "Community of Common Destiny, China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 2, No. 1,2016.

17- Evan S. Medeiros, The Changing Fundamentals of US-China Relations, Washington Quarterly ,Vol.42, No3, Fall 2019 .

18- Tomohiko Satake, The US-Japan Alliance Amid Uncertainty, in; East Asian Strategic Review 2019, (Tokyo, The National Institute For Deffense Studies), 2019.

19- Amitav Acharya, Power Shift or Paradigm Shift? China's Rise and Asia's Emerging Security Order, International Studies Quarterly , Vol. 58, 2014.

20- Rizal Sukma , Indonesia and the Emerging Sino-US Rivalry in Southeast Asia, in; Nicholas Kitchen (Ed), The New Geopolitics of Southeast Asia, Special Report SR015, November 2012.

21-- Sheila A. Smith, Uncertainty Among U.S. Allies in Northeast Asia, Expert Brief, (Washington D.C, Council on Foreign Relations), May8, 2017.

22- Bumjoon Kwon and Kyu Young LEE, The Structural Sources of Security Tension in Northeast Asia: Reconciliation Dynamics and the Effects of the Security-Status Dilemma, The Korean Journal of International Studies Vol.15, No.3, December 2017.

23- Derek J. Mitchell, U.S. Security Strategy for the Asia-Pacific Region, Asian Affairs, Vol. 28, No. 3 ,Fall, 2001.

24- Richard C. Bush, United States Policy towards Northeast Asia, SERI Quarterly, (Seoul, Samsung Eonomic Research Institute), Tuesday, May 7, 2013.

25- Yang Jiemian, Managing China-U.S. Relations in the Trump Era; Approaches and Policies, China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 3, No. 3, 2017.

26- Huaigao Qi, China-U.S. Institutional Balancing in the Asia-Pacific and Its Implications to China's Foreign Policy Choices, Asian Journal of International Studies Vol. 24, No.1, June 2019.

27- Yana Zuo, The U.S. Global Strategy and Its Taiwan Policy, China Review,Vol.18, No. 3, August 2018.

28- Darren E.Rice, Missile Defense for Taiwan: Implications for U.S. Security Interests in East Asia, September 2003.

29- Alan D. Romberg, "U.S. Strategic Interests in Northeast Asia: 2009 and Beyond", Policy Paper, (Washington D.C, The Henry L. Stimson Center), July 12, 2007.

30- Ben Dolven and Bruce Vaughn, Indo-Pacific Strategies of U.S. Allies and Partners: Issues for Congress, Congressional Research Service, January 30, 2020.

31- Richard Fontaine, Patrick Cronin, Mira Rapp-Hooper, and Harry Krejsa, Networking Asian Security; An Integrated Approach to Order in the Pacific, (Washington D.C, Center for a New American Security),2017, PP.17-33.

32- Chris Mills, The United States' Asia-Pacific Policy and the Rise of the Dragon, Indo-Pacific Strategic Papers (Australian Defence College, the Centre for Defence Research),2014.

33- Eugene Gholz, Benjamin Friedman & Enea Gjoza, Defensive Defense: A Better Way to Protect US Allies in Asia, The Washington Quarterly, Vol.42, No.4, Winter 2020.

34- Sebastian Harnisch and Gordon Friedrichs, Alliances Rebalanced? The Social Meaning of the U.S. Pivot and Allies' Responses in Northeast Asia, The Korean Journal of International Studies, Vol.15, No.1, April 2017.

35- Michael Raska, Strategic Competition and Future Conflicts in the Indo-Pacific Region, Journal of Indo-Pacific Affairs Summer 2019.

36- Ok. Nim Shurg، Security Mutualism: Investing Stakes in a Prosperous and Stable Northeast Asia، CNAPS Working Paper، Vol. 2، No. 1، 2001.

37- Huaiga Qi, China -U.S. Institutional Balancing in the Asia-Pacific and Its Implications to China's Foreign Policy Choiceso, Asian Journal of International Studies Vol. 24, No.1, June 2019.

38- Ely Ratner(Ed), Rising to the China Challenge Renewing American Competitiveness in the Indo-Pacific, (Washington, Center for a New American Security), 2019.

39- Kyung Hwan Cho, Feasibility of Regional Security Framework in Northeast Asia, Journal for Peace and Nuclear Disarmament Vol. 3, No. 1, 2020..

40- John Nilsson-Wright, Creative Minilateralism in a Changing Asia Opportunities for Security Convergence and Cooperation Between Australia,

India and Japan, Research Paper, Asia Programme, (Chatham House, The Royale Institute of International Affairs), July 2017.

41- Barbara Lippert and Volker Perthes (eds.), Strategic Rivalry between United States and China: Causes, Trajectories, and Implications for Europe, SWP Research Paper 4, (Berlin, German Institute for International and Security Affairs), April 2020.

42-- Feng Zhang Is Southeast Asia Really Balancing against China?, The Washington Quarterly ,Vol. 41, Summer 2018, No. 3.

43- Wang Hanggang, The Reshaping of Asias Security Order and a New Regional Security Structure, Discussion Paper, the 8th Berlin Conference on Asian Security, (Berlin, German Institute for International and Security Affairs), June 22-24, 2014.

44- G. John Ikenberry & Daniel H. Nexon, Hegemony Studies 3.0: The Dynamics of Hegemonic Orders, security studies, 2019, VOL. 28, NO. 3.

45- Joseph S. Nye Jr.Power and Interdependence with China, Washington Quarterly ,Vol.43, No1, spring 2020,P.19.

46- Van Jackson Asian Security after US Hegemony: Spheres of Influence and the Third Wave of Regional Order, Open Forum, (Asia-Pacific Center for Security Studies/ Center for a New American Security), October 14,2016.

47- Marvin Ott And Kenneth Ngo, An Emergent US Security Strategy in Southeast Asia, Asia Pacific Bulletin, (Washington, the East-West Center),No. 248, February 11, 2014.

48- Denny Roy China Won't Achieve Regional Hegemony, Washington Quarterly ,Vol.43, No1, spring 2020.

49- Lee Hsien Loong, "the Endangered Asian Century: America, China, and the Perils of Confrontation", Foreign Affairs, July/August 2020, Vol. 99, Issue 4.

50- Bates Gill China's Global Influence: Post-COVID Prospects for Soft Power, The Washington Quarterly ,Vol.43, No2, Summer 2020.

51- Paul Evans, Searching for Cooperative Security 2.0; From Security Architecture to Security Order in the Asia Pacific, China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 1, No. 4, 2015.

52- Lee Hsien Loong, "the Endangered Asian Century: America, China, and the Perils of Confrontation", Foreign Affairs, July/August 2020, Vol. 99, Issue 4.

53- Seth Cropsey, The Rebalance to Asia: What Are Its Security Aims and What Is Required of U.S. Policy?, Briefing paper, (Washington, D.C, Hudson Institute), June 2014.

54- Elena Atanassova-Cornelis and Frans Paul van der Putten, Strategic Uncertainty and the Regional Security Order in East Asia, Nov 24 2015.

55- ASEAN Secretariat Information Paper, Overview of ASEAN Plus Three Cooperation, April 2020.

56- Lee Hsien Loong, "the Endangered Asian Century: America, China, and the Perils of Confrontation", Foreign Affairs, July/August 2020, Vol. 99, Issue 4, p51-